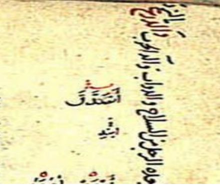
تغريدة

إلى متى سيظل صحيح البخاري أسيرًا لليونينية؟

الحافظ اليونيني رحمه اللَّه قام بعمل النسخة اليونينية واستفرغ الوسع والطاقة في ضبطها وتصحيحها، فجزاه اللَّه عن خدمته للسنة خير الجزاء، لكن هذا بحسب ما تيسر له، والنسخة اليونينية مع كونها من أفضل نسخ الصحيح، إلا أنها عمل بشري لا يخلو من الخلل؛ لذا لا ينبغي الاكتفاء بها عن غيرها من نسخ وروايات الصحيح، ولا معاملتها معاملة الرواية الأم نثبت كل ما فيها حتى ولو كان خطأ؛ بل لا بد من معاملتها معاملة الأصول الجيدة، فيتم الاعتماد عليها وعلى غيرها من النسخ والروايات المتاحة؛ للوصول إلى نص الرواية الأم رواية الفربري.

ولكوننا تعاملنا معها كالرواية الأم أصبح صحيح البخاري أسيرًا لها، وأصبحنا نحاكم نص الصحيح بنصها، وهذا نموذج يؤكد ذلك ويوضحه، ففي كتاب الزكاة (1467): «عن زينب ابنة أم سلمة قالت ...». كذا أثبت اليونيني رحمه اللَّه الحديث عن زينب، وألحق بعدها في الحاشية: «عن أم سلمة»، ونسبه لأبي ذر، وصحح عليه. وهكذا وقع في جميع طبعات صحيح البخاري بما فيها طبعة بيت السنة الجديدة، عدا طبعة الرسالة العالمية تحقيق الشيخ شعيب رحمه اللَّه؛ لأن الشيخ شعيب اعتمد في طبعته على نسخة محمد بن يوسف البقاعي، والبقاعي رحمه اللَّه مع كونه اعتمد على اليونينية إلا أنها خالفها في هذا الموضع وأثبت عن أم سلمة في نص نسخته.



والسبب في كونه وقع في جميع الطبعات عن زينب هو اعتمادهم على اليونينية وحدها وإثباتهم نصها كما هو بما فيه من سقط وخطأ، وفي طبعة بيت السنة وضعوا حاشية قالوا فيها: في رواية أبي ذر: بنت أم سلمة، وعنده زيادة: عن أم سلمة، وهو الصواب.

[٢٤] كتاب الزكاة ﴿٣٦﴾ الجامع المسند الصحيح

١٤٦٧- حَدَّثنا عُثْمانُ بنُ أبِي شَيْبَةَ: حدَّثنا عَبْدَةُ، عن هِشامٍ، عن أبِيهِ:

عن زَيْنَبَ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ(١)، قالَتْ: قُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ، أَلِيَ أجْرٌ أنْ أُنفِقَ علىٰ بَنِي أبِي سَلَمَةَ؟ إنَّما هُمْ بَنِيَّ! فقالَ: «أنفِقِي عَلَيْهِمْ، فَلَكِ أجْرُ ما أنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ».(أ)○ [ط: ٥٣٦٩]

(٤٩) بابُ قَوْلِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]

وَيُذْكَرُ عن ابْنِ عَبّاسٍ رضي الله عنهما: يُعْتِقُ مِنْ زَكاةِ مالِهِ، وَيُعْطِي فِي الحَجِّ.

وَقالَ الحَسَنُ: إنِ اشْتَرَىٰ أباهُ مِنَ الزَّكاةِ جازَ، وَيُعْطِي فِي المُجاهِدِينَ والَّذِي لَمْ يَحُجَّ -ثُمَّ تَلا: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ الآيَةَ [التوبة: ٦٠]- فِي أَيِّها أَعْطَيْتَ أَجْزَأَتْ(٢).(ب)

وَقالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إنَّ خالِدًا احْتَبَسَ أَدْراعَهُ(٣) فِي سَبِيلِ اللهِ». (١٤٦٨)

وَيُذْكَرُ عن أبِي لاسٍ: حَمَلَنا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم علىٰ إبِلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ.(ب)○

١٤٦٨- حَدَّثنا أبُو اليَمانِ: أخبَرَنا شُعَيْبٌ: حدَّثنا أبُو الزِّنادِ، عن الأَعْرَجِ:

عن أبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِالصَّدَقَةِ(٤)، فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ، وَخالِدُ بْنُ الوَلِيدِ، وَعَبّاسُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ. فقالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «ما يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إلَّا أَنَّهُ كانَ فَقِيرًا فَأَغْناهُ اللهُ وَرَسُولُهُ؟! وَأَمّا خالِدٌ فَإنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خالِدًا؛ قَدِ احْتَبَسَ أَدْراعَهُ وَأَعْتُدَهُ(٥) فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَمّا العَبّاسُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ فَعَمُّ(٦) رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُها مَعَها».(ج)○

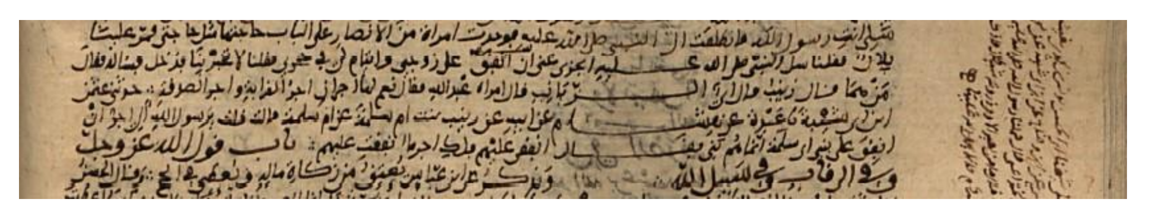
تابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزِّنادِ، عن أَبِيهِ.

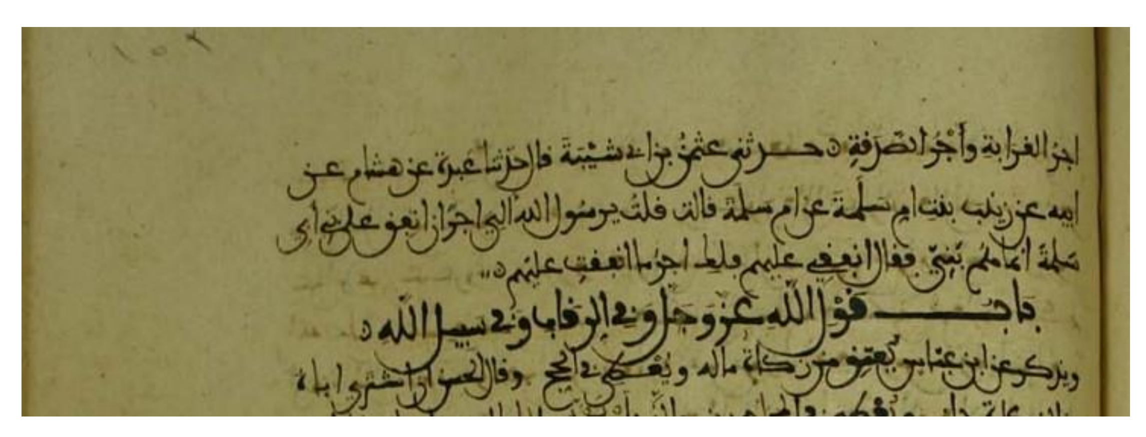
وَقالَ ابْنُ إسْحاقَ، عن أَبِي الزِّنادِ: «هِيَ عَلَيْهِ، وَمِثْلُها مَعَها».

(١) في رواية أبي ذر: «بِنتِ أُمِّ سَلَمَةَ»، وعنده زيادة: «عنْ أُمِّ سلَمة» وهو الصواب.

(٢) في رواية أبي ذر: «أَجْزَتْ». قارن بما في الإرشاد.

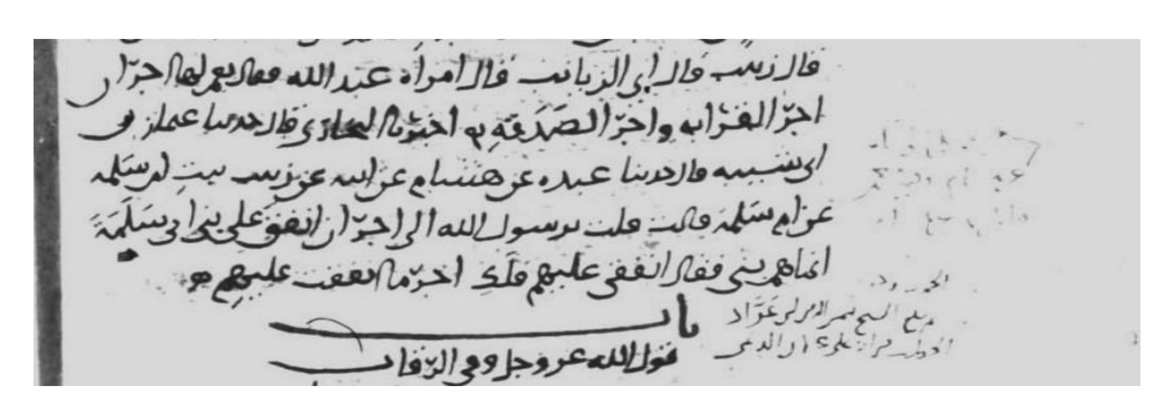
فاعتبروها زيادة، وليس الأمر كذلك، فهي ليست زيادة، وإنما هي من أصل نص الصحيح، وعدم ثبوتها يعتبر سقطًا وخللًا؛ لأنها ثابتة في غالب نسخ وروايات الصحيح، فهي ثابتة في غالب نسخ أبي ذر.



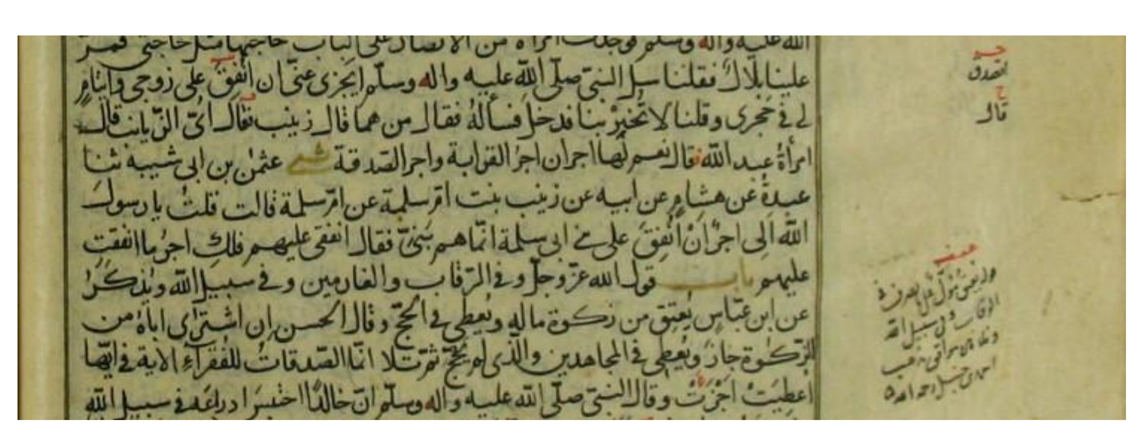




ونسخ أبي زيد المروزي، ورواية أبي زيد المروزي من طريق الأصيلي.

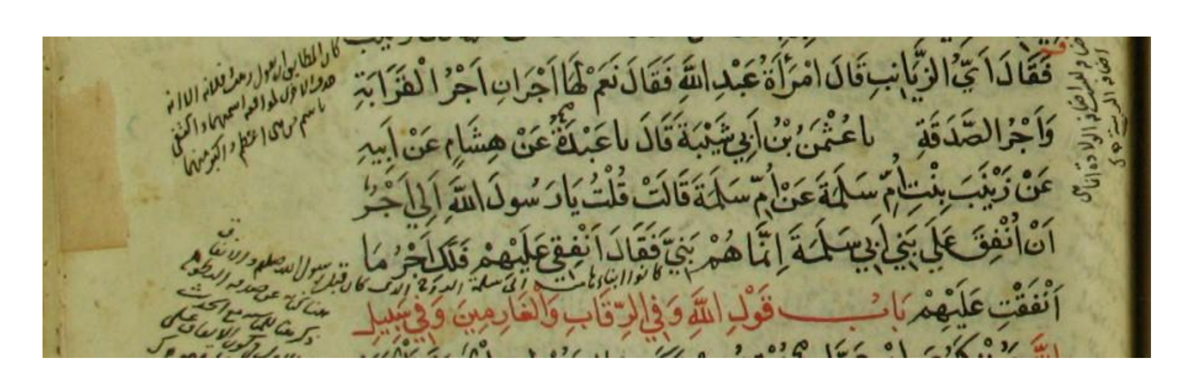


ونسخ أبي الوقت وهي الرواية التي اعتمدها اليونيني وهي رواية أصل سماعه.

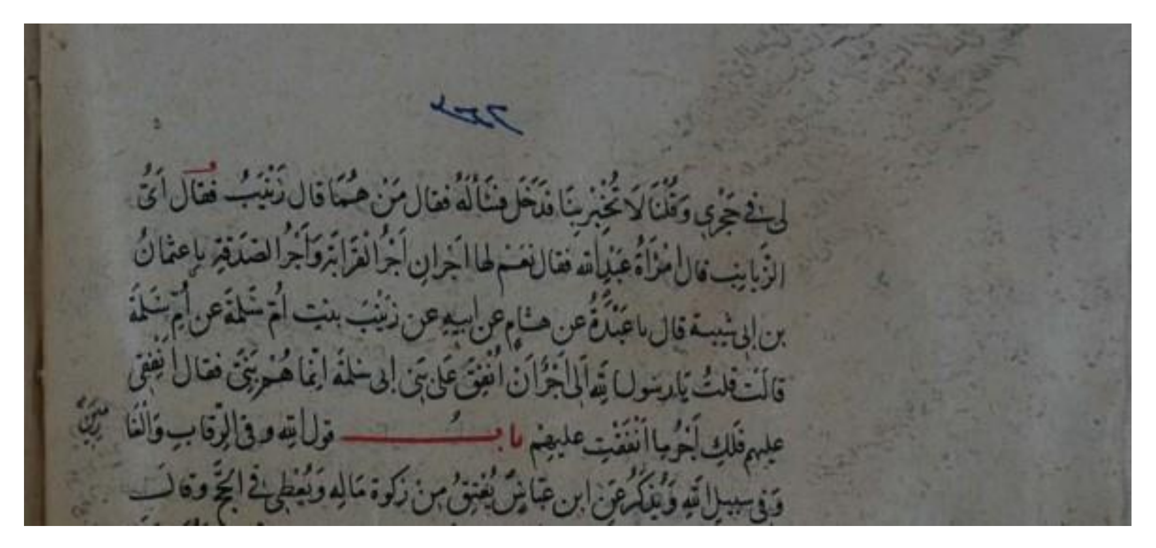


الله عليه واله وسلم فوجدت امراة من الانصار على الباب حاجتها مثل حاجتي فمر
علينا بلال فقلنا سل النبي صلى الله عليه واله وسلم ايجزي عني ان انفق على زوجي وايتام
لي في حجري وقلنا لا تخبر بنا فدخل فسأله فقال من هما قال زينب قال اي الزيانب قال
امراة عبد الله قال نعم لها اجران اجر القرابة واجر الصدقة ثنا عثمن بن ابي شيبة ثنا
عبدة عن هشام عن ابيه عن زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة قالت قلت يا رسول
الله الي اجر ان انفق على بني ابي سلمة انما هم بني فقال انفقي عليهم فلك اجر ما انفقت
عليهم باب قول الله عز وجل وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ويذكر
عن ابن عباس يعتق من زكوة ماله ويعطي في الحج وقال الحسن ان اشترى اباه من
الزكوة جاز ويعطي في المجاهدين والذي لم يحج ثم تلا انما الصدقات للفقراء الاية في ايها
اعطيت اجزأت وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ان خالدا احتبس ادراعه في سبيل الله

وكذا ثبتت في جميع فروع نسخة الصغاني التي وقفت عليها، ونسخة الصغاني من أفضل نسخ الصحيح، وقد نسخها من نسخة كانت في زمان البخاري ومقروءة على الفربري، كما نقل ذلك من خطه. وكذا ذكره عن أم سلمة من ذكر الحديث أو عزاه للبخاري؛ كأصحاب الأطراف، والجمع بين الصحيحين، وغيرهما.


فقال اي الزيانب قال امراة عبد الله فقال نعم لها اجران اجر القرابة
واجر الصدقة نا عثمن بن ابي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن ابيه
عن زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة قالت قلت يا رسول الله الي اجر
ان انفق على بني ابي سلمة انما هم بني فقال انفقي عليهم فلك اجر ما
انفقت عليهم باب قول الله وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل

مثل حاجتي فمر علينا بلال فقلنا سل النبي صلى الله عليه وسلم ايجزي عني ان اتصدق على زوجي وايتام لي
في حجري وقلنا لا تخبر بنا فدخل فساله فقال من هما قال زينب فقال اي الزيانب قال امراة عبد الله قال نعم
لها اجران اجر القرابة واجر الصدقة نا عثمان بن ابي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن ابيه عن زينب
بنت ام سلمة عن ام سلمة قالت قلت يا رسول الله الي اجر ان انفق على بني ابي سلمة انما هم بني فقال
انفقي عليهم فلك اجر ما انفقت عليهم باب قول الله وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله و
يذكر عن ابن عباس يعتق من زكوة ماله ويعطي في الحج


لي في حجري وقلنا لا تخبر بنا فدخل فساله فقال من هما قال زينب فقال اي
الزيانب قال امراة عبد الله فقال نعم لها اجران اجر القرابة واجر الصدقة نا عثمان
بن ابي شيبة قال نا عبدة عن هشام عن ابيه عن زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة
قالت قلت يا رسول الله الي اجر ان انفق على بني ابي سلمة انما هم بني فقال انفقي
عليهم فلك اجر ما انفقت عليهم باب قول الله وفي الرقاب والغا
وفي سبيل الله ويذكر عن ابن عباس يعتق من زكوة ماله ويعطي في الحج وقال

وهنا سؤال يطرح نفسه: إذا أراد شخص أن يعزو هذا الحديث إلى البخاري معتمدًا على السلطانية أو طبعة بيت السنة، وغيرهما، فماذا يقول، هل يقول: أخرجه البخاري من حديث زينب بنت أم سلمة ويخالف واقع الأمر عند البخاري؟ أم يقول: أخرجه البخاري من حديث أم سلمة، ويخالف ما في هذه الطبعات؟!

تغريدة

الحَرْفِية في اتباع النسخ وأثرها على النص

تكرار حديث خطأ في طبعة بيت السنة تبعًا لليونينية

تكرر في طبعة بيت السنة حديث ابن عمر رقم (406)، وذلك تبعًا لليونينية، ووضعوا حاشية على أوله قالوا فيها: «بهامش اليونينية: معاد بمتنه وسنده، وكذا في الأصل».

مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيّ ﴿٢٤٣﴾ [٨] كِتَابُ الصَّلَاةِ

عَن أَنَسٍ[١]: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَىٰ نُخَامَةً فِي القِبْلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، حَتَّىٰ رُئِيَ[٢] فِي وَجْهِهِ، فَقامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ، فقالَ[٣]: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إذا قامَ فِي صَلاتِهِ، فَإِنَّهُ يُناجِي رَبَّهُ -أَوْ: إِنَّ[٤] رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ- فَلا يَبْزُقَنَّ[٥] أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عن يَسارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ[٦]». ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ علىٰ بَعْضٍ، فقالَ: «أَوْ يَفْعَلْ[٧] هَكَذا».[أ]○ [ر: ٢٤١]

٤٠٦ - حَدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قالَ: أَخبَرَنا مالِكٌ، عن نافِعٍ:

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَىٰ بُصاقًا فِي جِدارِ القِبْلَةِ[٨]، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ على النَّاسِ فقالَ: «إِذا كانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إذا صَلَّىٰ».[ب]○ [ط: ٧٥٣، ١٢١٣، ٦١١١]

- حَدَّثنا[٩] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قالَ: أَخبَرَنا مالِكٌ، عن نافِعٍ:

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَىٰ بُصاقًا فِي جِدارِ القِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ على النَّاسِ فقالَ: «إِذا كانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إذا صَلَّىٰ».[ب]○

٤٠٧ - حَدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قالَ: أَخبَرَنا مالِكٌ، عن هِشامِ بْنِ عُرْوَةَ، عن أَبِيهِ:

عن عائِشَةَ أُمِّ المُؤمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَىٰ فِي جِدارِ القِبْلَةِ مُخاطًا -أَوْ: بُصاقًا،

(١) في رواية الأصيلي زيادة: «بن مالك».

(٢) في رواية الكُشْمِيْهَنِيِّ والأصيلي وأبي ذر: «حتىٰ رِيءَ» بكسر الراء ومدها آخره همزة.

(٣) في رواية ابن عساكر: «وقال».

(٤) في رواية أبي ذر والحَمُّويي والمُستملي: «وَإِنَّ» بواو العطف.

(٥) في رواية الأصيلي: «فلا يَبْزُقْ».

(٦) في رواية ابن عساكر وأبي ذر ورواية السَّمعاني عن أبي الوقت: «قَدَمِهِ» بالإفراد.

(٧) ضبط في (و، ص) بالرفع، وفي (ب) بالجزم، وأهمل ضبطه في (ن).

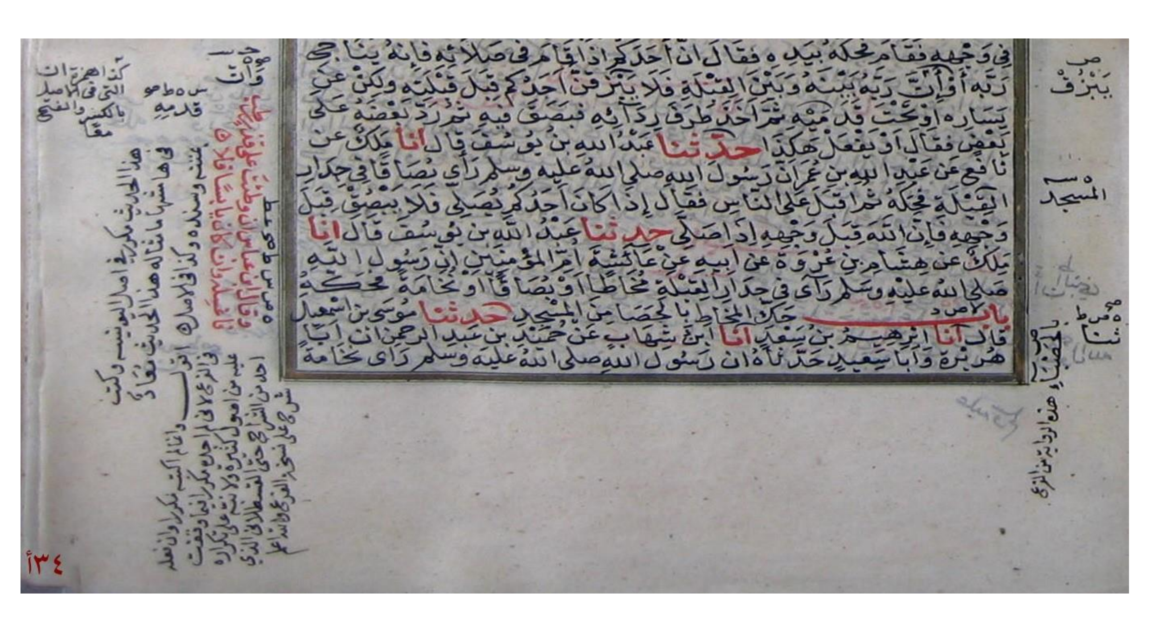
(٨) في رواية أبي ذر والمُستملي: «في جدار المسجد».

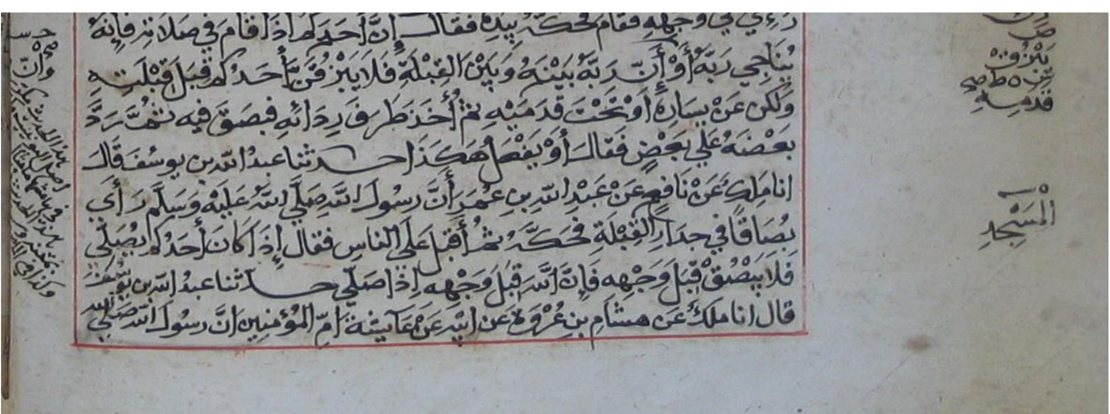
(٩) بهامش اليونينية: مُعادٌ بمتنه وسنده وكذا في الأصل. اهـ.

(أ) أخرجه مسلم (٥٥١) وأبو داود (٣٩٠) والنسائي (٣٠٨)، وانظر تحفة الأشراف: ٥٨٢، ٥٩١.

(ب) أخرجه مسلم (٥٤٧) وأبو داود (٤٧٩) والنسائي (٧٢٤) وابن ماجه (٧٦٣)، وانظر تحفة الأشراف: ٨٣٦٦.
والحديث مكرر سندًا ومتنًا في الأصل نظرًا إلى ازدواج ترجمة الباب كما سبق التنبيه إليه، ووجه تكراره: اشتمال الباب على مسألتين: الأولىٰ: حك البزاق من بناء المسجد، والثانية: حكم البزاق في فضاء المسجد.

وظاهر صنيعهم في طبعة بيت السنة أن كل فروع اليونينية وقع فيها الحديث مكررًا، وليس الأمر كذلك، بل التكرار في فرعي النويري، وأما فرعي البصري والقيصري، فلم يتكرر فيهما الحديث، وكتب الشيخ عبد الله بن سالم البصري في حاشية فرعه: «هذا الحديث مكرر في أصل اليونينية، وكتب في هامشها ما مثاله: «هذا الحديث معاد بمتنه وسنده، وكذا في الأصل. أقول: وأنا لم أكتبه مكررًا وإن فعله في الفرع؛ لأني لم أجده مكررًا فيما وقفت عليه من أصول كثيرة، ولا نبه على تكراره أحد من الشراح، حتى القسطلاني الذي شرح على نسخة الفرع، والله أعلم». اهـ.





ومع أهمية هذا الفرق بين فرعي النويري وفرعي البصري والقيصري في إثبات التكرار وأهمية حاشية الشيخ البصري، فلم ينبهوا على ذلك في طبعة بيت السنة، ولم يتكلموا على ثبوت هذا التكرار وصحته ببنت شفه، وكأنه صحيح لا إشكال فيه، وليس الأمر كذلك فبالنظر في نسخ وروايات الجامع الصحيح المتاحة، تبين أن هذا التكرار وقع في بعض الأصول العتيقة عن أبي الوقت، ثم تتابعت على إثباته بعض نسخ هذه الرواية، ومن هذه النسخ نسخة حضرة سيدنا خالد العتيقة بالسليمانية، وقد ضرب على الحديث المكرر فيها، ونسخة طرخان، لكن هناك الكثير من نسخ أبي الوقت ليس فيها هذا التكرار.

وأما بقية النسخ والروايات؛ كنسخ أبي ذر وفروع نسخة الصغاني، وغيرها، فليس فيها هذا التكرار، وكذا لم ينبه على وجوده أحد من شراح الصحيح أو ممن اعتنى به كالجياني والقاضي عياض. ولم يُثبت هذا التكرار طبعة من طبعات الصحيح سوى طبعة بيت السنة، وهذه حرفية في التعامل مع نسخ الصحيح أدت إلى إثبات حديث في الصحيح ليس منه.

حك البزاق باليد من المسجد نا قتيبة قال نا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن انس
ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة فشق ذلك عليه حتى رؤي في وجهه
فقام فحكه بيده فقال ان احدكم اذا قام في صلوته فانه يناجي ربه او ان ربه بينه
وبين القبلة ولا يبزقن احدكم قبل القبلة ولكن عن يساره او تحت قدمه ثم اخذ
طرف ردائه فبصق فيه ثم رد بعضه على بعض فقال او يفعل هكذا نا عبد الله بن يوسف
قال انا ملك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
بصاقا في جدار القبلة فحكه ثم اقبل على الناس فقال اذا كان احدكم يصلي فلا
يبصق قبل وجهه فان الله قبل وجهه اذا صلى نا عبد الله بن يوسف قال انا
ملك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المومنين ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم رأى في جدار القبلة مخاطا او بصاقا او نخامة فحكه باب

اى فى حائط من جهة قبلة المسجد

قبلته

المسجد

قال وما ذاك قالوا صليت خمسا فثنى رجليه وسجد سجدتين باب حك البزاق باليد من المسجد
حدثنا قتيبة نا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة فشق ذلك
عليه حتى رؤي في وجهه فقام فحكه بيده فقال ان احدكم اذا قام في صلاته فانه يناجي ربه او ان ربه بينه وبين
القبلة فلا يبزقن احدكم قبل قبلته ولكن عن يساره او تحت قدميه ثم اخذ طرف ردائه فبصق فيه ثم رد
بعضه على بعض فقال او يفعل هكذا حدثنا عبد الله بن يوسف انا ملك عن نافع عن عبد الله بن عمر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقا في جدار القبلة فحكه ثم اقبل على الناس فقال اذا كان
احدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فان الله قبل وجهه اذا صلى حدثنا عبد الله بن يوسف انا ملك
عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المومنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في جدار القبلة مخاطا
او بصاقا او نخامة فحكه باب حك المخاط بالحصى من المسجد حدثنا موسى بن اسمعيل

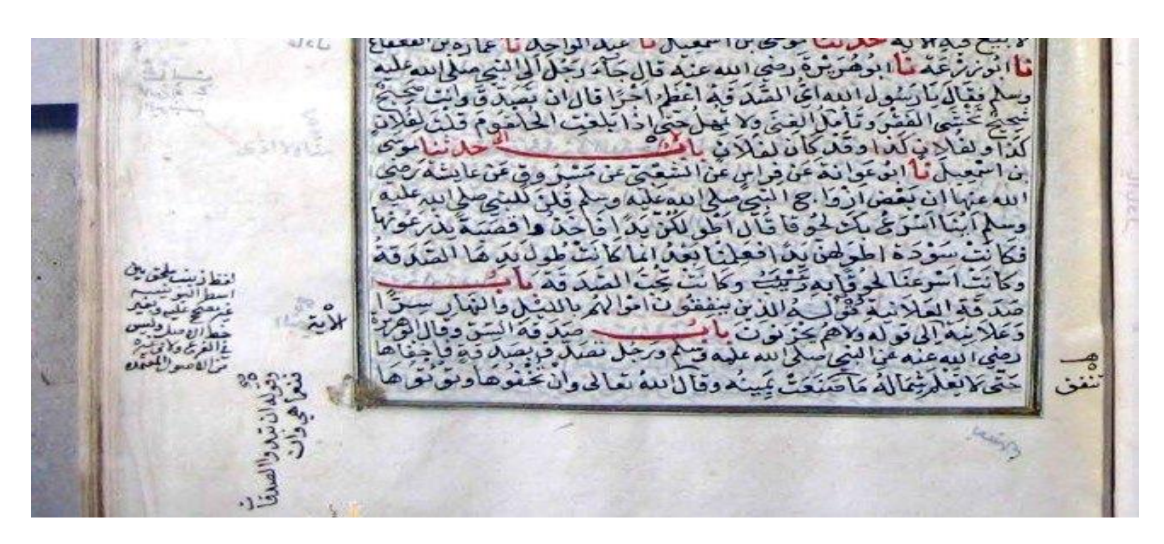
او ان ربه ع

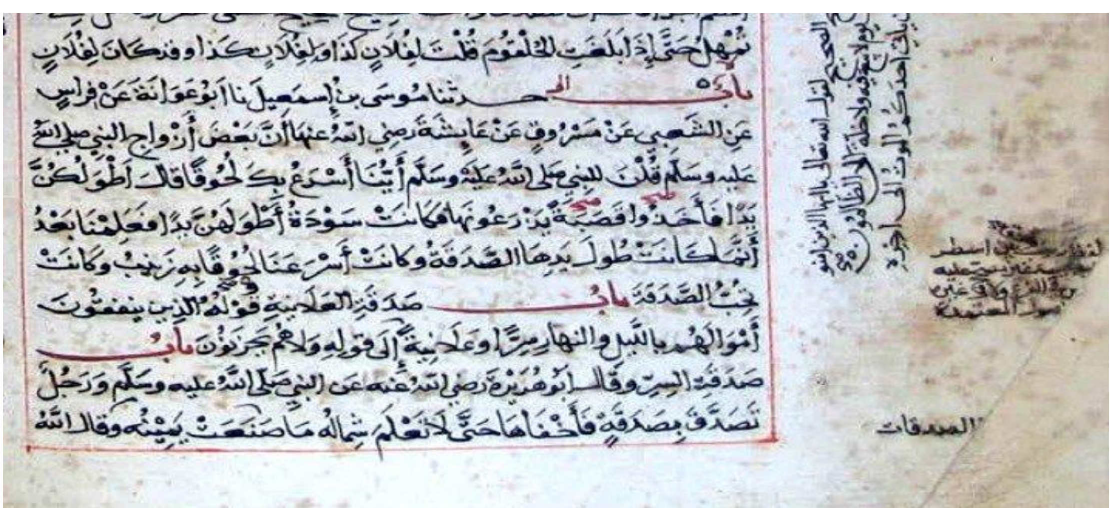
بلغ مقابله وصححا

تغريدة

لماذا إهمال مثل هذه الفروق والحواشي الموجودة في فروع اليونينية؟!

في فرعي البصري والقيصري من فروع النسخة اليونينية: "وكانت أسرعنا لحوقًا به زينب"، كذا في الفرعين بإثبات "زينب"، وضرب عليها في فرع البصري، وفي حاشيتيهما: "لفظ زينب ملحق بين أسطر اليونينية غير مصحح عليه، وبغير خط الأصل، وليس في الفرع ولا في غيره من الأصول المعتمدة". اهـ.





ومع أهمية ذلك لكونه من جملة ما نقل عن اليونينية، فإن محققي طبعة بيت السنة لم ينبهوا على زيادة «زينب» ولم يذكروا الحاشية، مع كون فرعي البصري والقيصري من نسخهم، وبغض النظر عن أن الصواب هو عدم إثبات «زينب» إلا أن عدم التنبيه على ذلك خلل وقصور.

أنَّما كانَتْ طُولَ يَدِها الصَّدَقَةُ، وَكانَتْ أَسْرَعَنا لُحُوقًا بِهِ[1]، وَكانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ.[1](ب) ○

(١٢) بابُ صَدَقَةِ العَلانِيَةِ

قَوْلُهُ[2]: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[3] إلى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. ○

(١٣) بابُ صَدَقَةِ السِّرِّ

وَقالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ، عن النَّبِيِّ ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفاها، حَتَّىٰ لا تَعْلَمَ شِمالُهُ ما صَنَعَتْ[4] يَمِينُهُ». (١٤٢٣)

وَقالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. ○

(١٤) بابٌ: إذا تَصَدَّقَ[5] علىٰ غَنِيٍّ وهو لا يَعْلَمُ

١٤٢١ - حَدَّثَنا أَبُو اليَمانِ: أَخبَرَنا شُعَيْبٌ: حدَّثنا أَبُو الزِّنادِ، عن الأَعْرَجِ:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ:/ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «قالَ رَجُلٌ: لأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَها فِي يَدِ سارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ علىٰ سارِقٍ! فقالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ، لأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَها فِي يَدَيْ زانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ اللَّيْلَةَ علىٰ زانِيَةٍ! فقالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ، علىٰ زانِيَةٍ، لأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، [٢/١١٠]

---

(١) بهامش (ن): بلغت سماعًا في تتمة المجلس الرابع بقراءة علاء الدين المارديني بالمدرسة المنصورية بخط بين القصرين بالقاهرة المُعِزِّيَّة، وذلك في يوم السبت السابع من جمادى الأول سنة خمس عشرة وسبعماية، وكتبه أحمد بن عبد الوهاب بن محمد البكري التيمي القرشي، عفا الله عنه.

(٢) في رواية أبي ذر: «وقوله» (و، ب، ص، ق)، وفي متن (ن) زيادة: «تعالى».

(٣) في رواية أبي ذر زيادة: «الآية» بدل إتمام الترجمة.

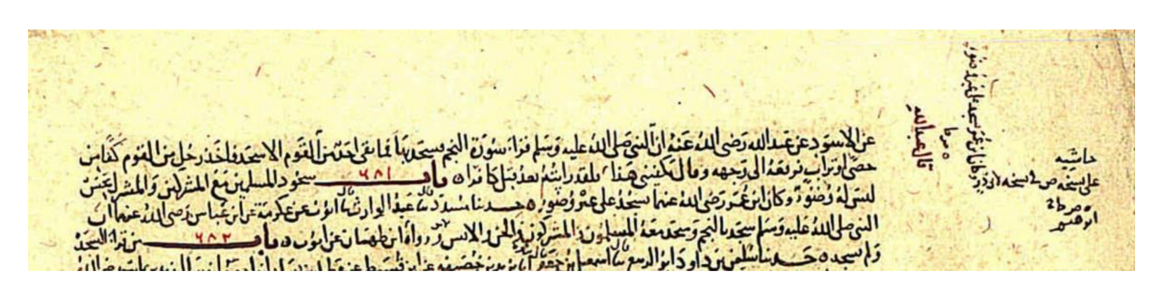
(٤) في رواية أبي ذر والكُشْمِيهَنِي: «ما تُنْفِقُ».

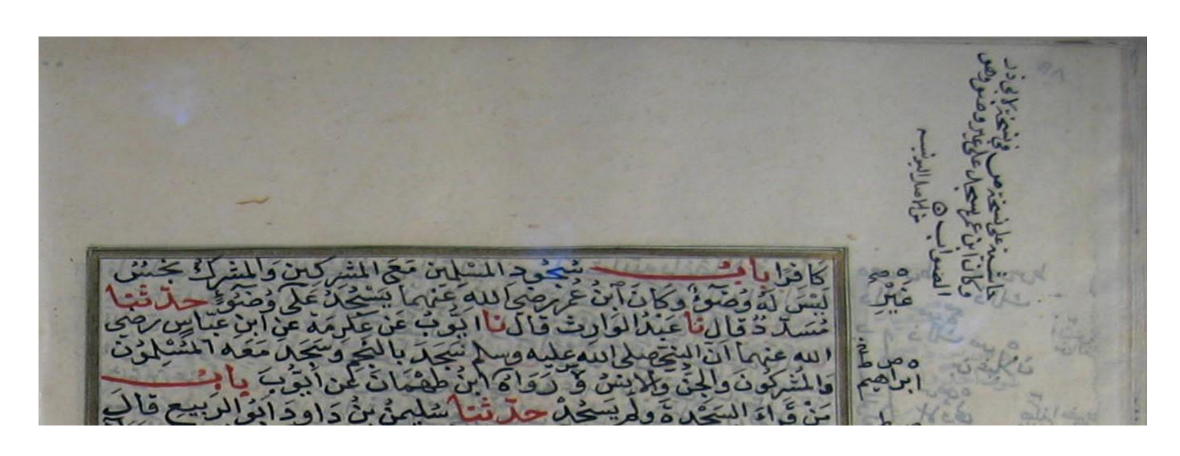
(٥) في رواية أبي ذر بعد حديث أبي هريرة ﷺ: «وقوله: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٧١]، وإذا تصدَّق...» بإسقاط التبويب.

تغريدة

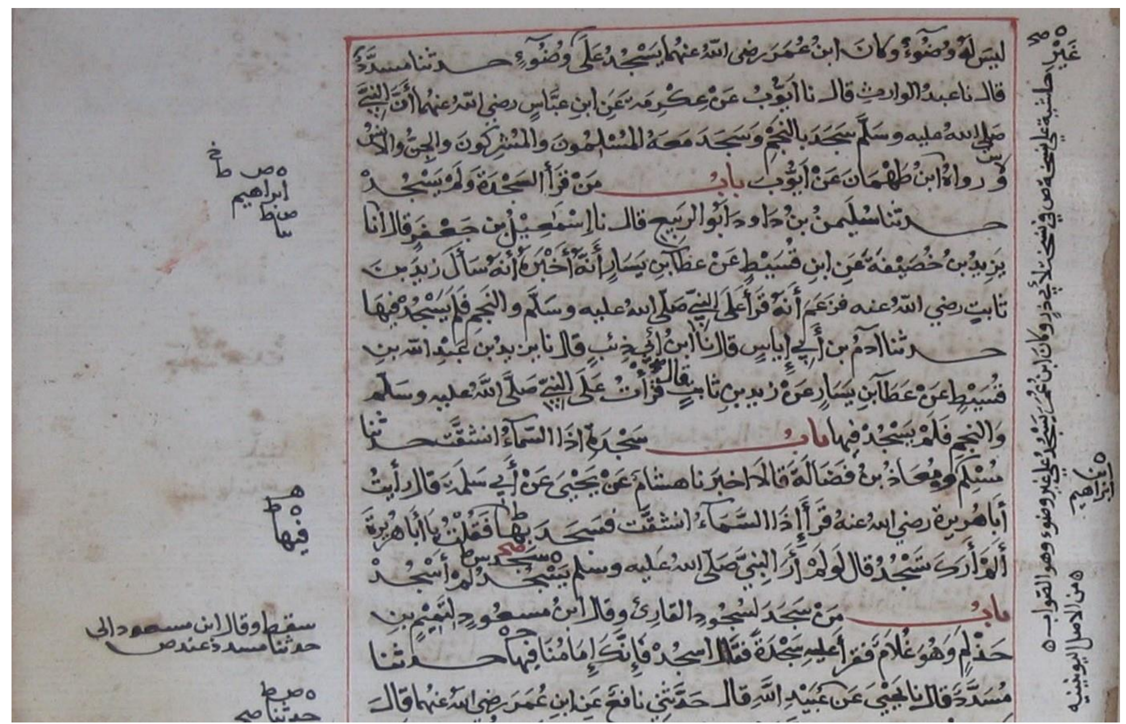
لماذا إهمال مثل هذه الفروق لفرعي البصري والقيصري وعدم تحرير ما هو الثابت في اليونينية؟

في صحيح البخاري طبعة بيت السنة في باب سجود المسلمين مع المشركين من أبواب سجود القرآن: «وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء»، كذا أثبتوا «على غير وضوء»، ووضعوا حاشية على كلمة «غير» كتبوا فيها: «لفظة غير ثابتة في رواية أبي ذر. وبهامش اليونينية: حاشية على نسخة الأصيلي: في نسخة لأبي ذر: وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء (زاد في ب، ص: وهو الصواب). اهـ.». وبالنظر في فروع اليونينية التي اعتمدوا عليها، وهي فرعي النويري، وفرعي البصري والقيصري، تبين أن كلمة «غير» ثابتة في صلب نص فرعي النويري وعليها في فرع كوبريلي فقط علامة أبي ذر (ه)، وأما فرعي البصري والقيصري فوقعت كلمة «غير» فيهما في الحاشية وعليها علامة أبي ذر، وفي حاشية الفروع الأربعة الحاشية التي نقلوها عن نسخة الأصيلي.





باب سجود المسلمين مع المشركين والمشرك نجس
ليس له وضوء وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء حدثنا
مسدد قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون
والمشركون والجن والإنس ورواه ابن طهمان عن أيوب باب
من قرأ السجدة ولم يسجد حدثنا سليمن بن داود أبو الربيع قال



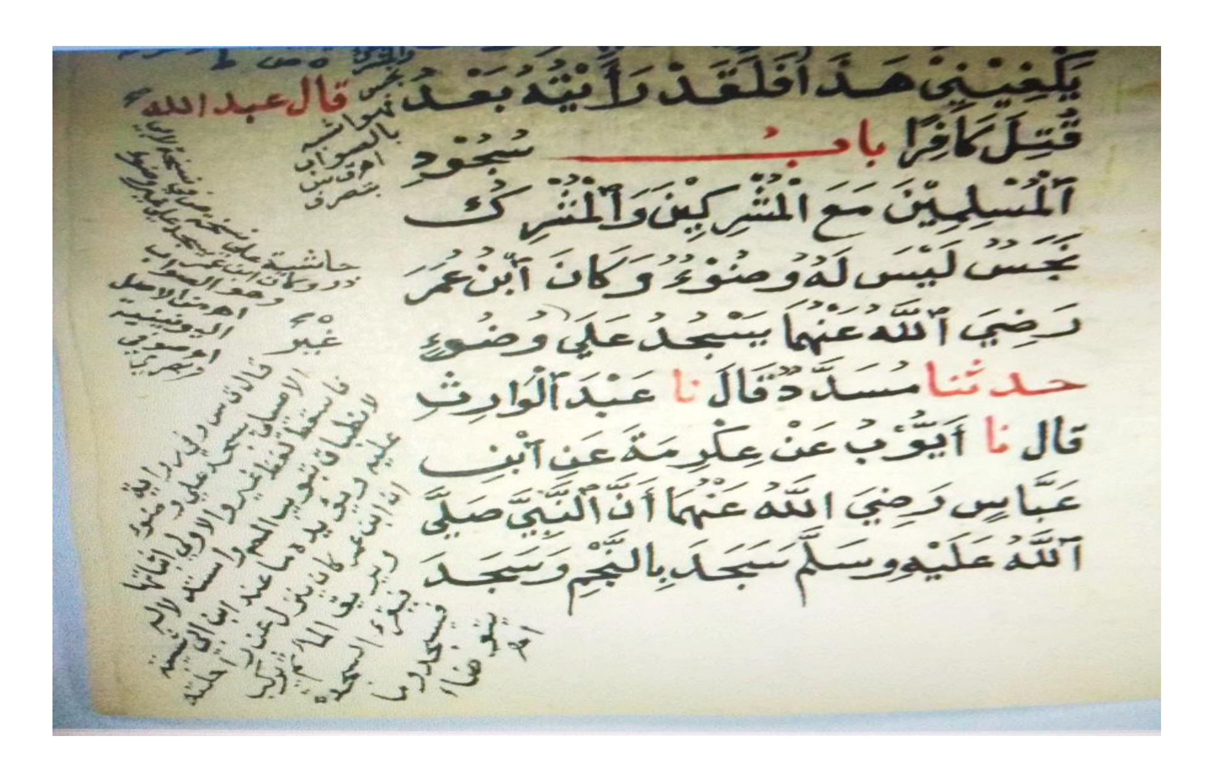
ليس له وضوء وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء حدثنا مسدد
قال نا عبد الوارث قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس
ورواه ابن طهمان عن أيوب باب من قرأ السجدة ولم يسجد
حدثنا سليمن بن داود أبو الربيع قال نا إسمعيل بن جعفر قال أنا
يزيد بن خصيفة عن ابن قسيط عن عطاء بن يسار أنه أخبره أنه سأل زيد بن
ثابت رضي الله عنه فزعم أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد فيها
حدثنا آدم بن أبي إياس قال نا ابن أبي ذئب قال نا يزيد بن عبد الله بن
قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم
والنجم فلم يسجد فيها باب سجدة إذا السماء انشقت حدثنا
مسلم ومعاذ بن فضالة قالا أخبرنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال رأيت
أبا هريرة رضي الله عنه قرأ إذا السماء انشقت فسجد بها فقلت يا أبا هريرة
ألم أرك تسجد قال لو لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يسجد لم أسجد
باب من سجد لسجود القارئ وقال ابن مسعود لتميم بن
حذلم وهو غلام فقرأ عليه سجدة فقال اسجد فإنك إمامنا فيها حدثنا
مسدد قال نا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال

ففي هذا الموضع جاءت صورتان عن اليونينية في فروعها: الصورة الأولى في فرعي النويري ثبوت كلمة «غير» في صلب النص مع وضع علامة أبي ذر عليها في فرع كوبريلي. والصورة الثانية في فرعي البصري والقيصري ثبوت كلمة «غير» في الحاشية ووضع علامة أبي ذر عليها، وفرق بين الصورتين، فلا بد من تحرير أي الصورتين جاءت عن الحافظ اليونيني، وهل هو وضع الكلمة في صلب النسخة أم في الحاشية؟.

وقد أثبتت الطبعة السلطانية الصورة الثانية التي في فرعي البصري والقيصري، والظاهر أنهم لم يقفوا على فرعي النويري. وأما في طبعة بيت السنة فغضوا الطرف عن مثل هذا

الخلاف بين فروع اليونينية، وأثبتوا ما في فرع النويري بكوبريلي فقط، ولم ينبهوا على ما وقع في فرعي البصري والقيصري مع كونهم صرحوا بأنهم التزموا بإثبات ما وقع في اليونينية كما هو دون تصرف، فما كان في صلب النص أثبتوه في صلب النص، وما كان في الحاشية أثبتوه في الحاشية؛ لذا فكان ينبغي عليهم العناية بذكر هذا الفرق وتحريره لمعرفة ما هو الثابت في اليونينية.

وبالنظر في هذا الخلاف يتبين لنا أن ما وقع في فرع البصري والقيصري هو الأقرب لما في اليونينية؛ لأنه ليس من المنطقي أن يجدا كلمة «غير» في صلب اليونينية ويضعاها في الحاشية، وإنما المنطقي أنهما نقلاها كما وجداها، ولعل النويري رآها في الحاشية أيضًا لكنه وجد أن النص سيختل بدونها ويتغير، وينسب لابن عمر خلاف فعله، فأثبتها في صلب نسخته، وخالف صنيع اليونيني للضرورة، وقد وقفت على فرع آخر يؤيد ذلك وهو الفرع المكي والذي قوبل على عدة فروع كفرع البصري والصوفي وغيرهما، فقد وقع فيه كما في فرعي البصري والقيصري.


يكفيني هذا فلقد رأيته بعد
قتل كافرا باب سجود
المسلمين مع المشركين والمشرك
نجس ليس له وضوء وكان ابن عمر
رضي الله عنهما يسجد على وضوء
حدثنا مسدد قال نا عبد الوارث
قال نا أيوب عن عكرمة عن ابن
عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد
قال عبد الله
غير

مقال

وقفات مع النسخة اليونينية

إثبات نص في النسخة اليونينية ليس في الرواية الأم

رواية الفربري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد.

فإن النسخة اليونينية من أشهر نسخ الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه اللَّه، وقد قام على ضبطها وتصحيحها إمامان جليلان، هما الحافظ شرف الدين اليونيني رحمه اللَّه، وحجة العرب الإمام ابن مالك رحمه اللَّه، وهذه النسخة قد ذاع صيتها، وصار عليه المعول إلى يومنا هذا، حتى إن أشهر طبعات الجامع الصحيح وهي الطبعة السلطانية، والتي طبعاته الأخرى بعدها عيال عليها، قد اعتمد مصححوها على النسخة اليونينية، ونظرًا لمكانة هذه النسخة، وما بذل فيها من جهود مشكورة، كانت لنا معها هذه الوقفات، والتي نحاول من خلالها أن نتعرف على هذه النسخة، ما لها وما عليها، وهل هي كافية في إخراج نص الجامع الصحيح مضبوطًا، موثقًا، كاملًا، موافقًا للرواية الأم، رواية الفربري عن البخاري رحمه اللَّه؟ وهذه الوقفات نحاول من خلالها الإجابة على هذه الأسئلة.

قال الإمام البخاري رحمه اللَّه في الجامع الصحيح (9/ 157 الطبعة السلطانية): «وقال معتمر: سمعت أبي، سمعت أنسًا[1]، عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم، يرويه عن ربه عز وجل».

كذا وقع في الطبعة السلطانية بإثبات: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم» دون تعليق أو ذكر فروق بين الروايات، وكان جميع الروايات والنسخ متفقة على إثباته، وهذه صورة الطبعة السلطانية:

منه باعًا أو بوعًا * وقال معتمر سمعت أبي سمعت أنسًا عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه
عز وجل حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله

بيان متابعة جميع طبعات الجامع الصحيح للسلطانية على إثبات هذا النص

لما كانت جميع طبعات الجامع الصحيح الموجودة بعد السلطانية معتمدة عليها، فقد تتابعت جميعها على إثبات النص هكذا: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم يرويه عن ربه عز وجل»، فمن ذلك:

1- طبعة دار الشعب (9/ 192):

(1) سقط بعده من اليونينية: «عن أبي هريرة»، وهو ثابت في جميع روايات البخاري، وقد نبهت عليه في وقفة سابقة.

وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّى ذِرَاعاً تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعاً أَوْ بُوعاً * وَقَالَ مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِى سَمِعْتُ
أَنَساً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ   ثنا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

2- طبعة دار ابن كثير، تحقيق دكتور مصطفى البغا (6/ 2741):

وَقَالَ مُعْتَمِرٌ : سَمِعْتُ أَبِي : سَمِعْتُ أَنَسًا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ .
[ر : ٦٩٧٠]

3- طبعة دار التأصيل (9/ 416):

وَقَالَ مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ ﷻ[٦].

ووضعوا حاشية على آخره نصها:

(٦) على حاشية البقاعي : «في النسخة السميساطية : وقال معتمر : سمعت أبي، سمعت أنسا، عن أبي هريرة، عن ربه . ثم قال : هكذا في الأصول كلها» .

4- طبعة دار الرسالة العالمية، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرون (5/ 300):

وقال مُعتَمِرٌ: سمعتُ أبي، سمعتُ أنساً، عن النبيِّ ﷺ، يَرْوِيه عن رَبِّه عزَّ وجلَّ[٣].

5- طبعة مؤسسة الرسالة، تخريج وتعليق مجموعة (ص 1729):

■ وقال معتَمر: سمعتُ أبِي: سمعتُ أنساً[١]، عن النبي ﷺ يرويه عن ربِّه ﷻ.

6- طبعة بيت السنة ودار الكمال:

وَقَالَ مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي: سَمِعْتُ أَنَسًا[٢]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

بيان ثبوت قوله: «عن النبي صلى الله عليه وسلم» في النسخة اليونينية

بالرجوع إلى ما تيسر لي من فروع النسخة اليونينية الموثقة، تبين وجود النص فيها كما في الطبعة السلطانية بإثبات قوله: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم»، ومن هذه الفروع:

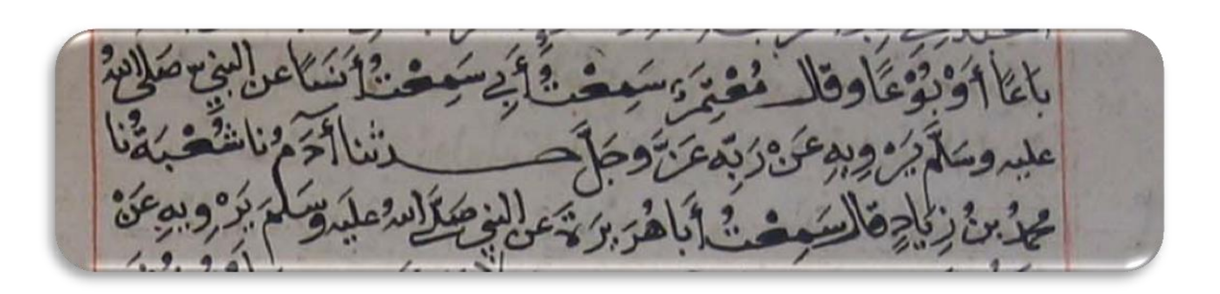
1- فرع النويري رحمه اللَّه الأول المحفوظ بمكتبة فاضل باشا بكوبريلي رقم (362)، وهذه صورته:

2- فرع النويري رحمه اللَّه الثاني المحفوظ بالمكتبة السليمية بأدرنة برقم (1042)، وهذه صورته:

3- فرع البقاعي رحمه الله، والمحفوظ بمكتبة كوبريلي رقم (355)، وهذه صورته:

وفي حاشية هذا الفرع: «في نسخة السميصاتية: وقال معتمر، سمعت أبي، سمعت أنسًا، عن أبي هريرة، عن ربه، ثم قال: هكذا في الأصول كلها».

4- فرع القيصري المحفوظ بمكتبة يازمه باغشلار بالسليمانية رقم (422)، وهذه صورته:



باعا أو بوعا وقال معتمر سمعت أبي سمعت أنسا عن النبي صلى الله
عليه وسلم يرويه عن ربه عز وجل حدثنا آدم نا شعبة نا
محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن

5- الفرع المحفوظ بمكتبة آيا صوفيا برقم (779)، وهذه صورته:

6- فرع الكازروني المحفوظ بجامعة الملك سعود رقم (284)، وهذه صورته:


النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا تقرب العبد مني شبرا تقربت منه ذراعا وإذا تقرب مني ذراعا تقربت
منه باعا أو بوعا وقال معتمر سمعت أبي سمعت أنسا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن
ربه • حدثنا آدم قال نا شعبة قال نا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
يرويه عن ربكم قال لكل عمل كفارة والصوم لي وأنا أجزي به ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح

7- الفرع المحفوظ بمكتبة راغب باشا رقم (335)، وهذه صورته:

تقرب العبد مني شبرا تقربت منه ذراعا وإذا تقرب مني ذراعا تقربت
منه باعا أو بوعا وقال معتمر سمعت أبي سمعت أنسا عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه عز وجل حدثنا آدم حدثنا

فهذه سبعة فروع لليونينية، ومنها فروع موثقة من أجود فروعها؛ كفرعي النويري، وفرع البقاعي، وقع فيها النص كما في الطبعة السلطانية، ومما يؤيد أن النص هكذا في النسخة اليونينية: أن القسطلاني رحمه اللَّه في إرشاد الساري (10/ 464) قد شرحه على ذلك، وهو قد اعتمد في شرحه على النسخة اليونينية نفسها، وبعض فروعها الجيدة وهو فرع الغزولي، فقال: «(وقال معتمر) هو ابن سليمان التيمي فيما وصله مسلم، (سمعت أبي) سليمان، قال: (سمعت أنسًا) رضي اللَّه عنه، (عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم يرويه) أي الحديث السابق، (عن ربه عز وجل)، فصرّح فيه بالرواية عن اللَّه تعالى، والحديث الأول كالثاني لكن الثاني فيه أن أنسًا يروي عن أبي هريرة وفي الأول أنس يروي عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم، وفي المعلق يروي المعتمر عن أبيه عن أنس عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم». اهـ.

مقارنة النسخة اليونينية بغيرها من نسخ الصحيح وبيان عدم ثبوت قوله: «عن النبي صلى الله عليه وسلم»

وبمقارنة النسخة اليونينية بغيرها من نسخ الجامع الصحيح التي تيسرت لنا، نجد أن النص في هذه النسخ على اختلاف رواياتها وقع هكذا: «وقال معتمر: سمعت أبي، سمعت أنسًا، **عن أبي هريرة**، عن ربه عز وجل»، بدون قوله: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم»، ويوجد في بعض هذه النسخ الإشارة إلى أنه وقع هكذا في جميع الأصول، ومن هذه النسخ التي وقفنا عليها:

1- نسخة ابن سعادة، وهي من أشهر وأضبط نسخ رواية أبي ذر، وهذه صورتها:

2- نسخة عتيقة وموثقة من رواية أبي ذر، منسوخة من فرع أبي الوليد الباجي سنة (550هـ)، وقوبلت عليه، وقوبل أيضًا نصفها الثاني على أصل ابن سعادة، وهي محفوظة بمكتبة مراد ملا برقم (571)، وهذه صورتها:

وبالنظر في هاتين النسختين نجد أنه ضُبب مكان قوله: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم»،

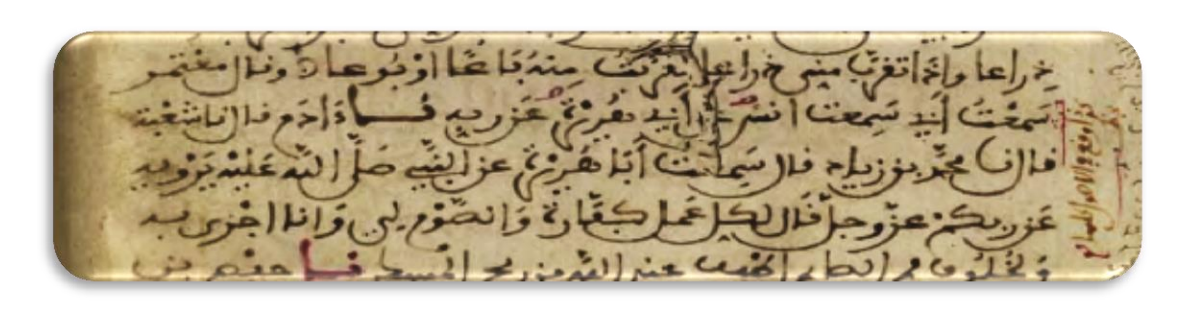
وكُتب في حاشيتيهما: «كذا وقع في الأصول كلها»، يعني بدونه.

3- نسخة محفوظة بخزانة الكتب بوزان، وهي نسخة عتيقة من رواية أبي زيد المروزي عن الفربري، نسخت سنة (556 هـ)، وبالنظر فيها نجد أنه كتب فوق قوله: «عن ربه»: «كذا وقع»، وفي الحاشية: «هكذا في الأصول»، وهذه صورتها:



4- نسخة جيدة من رواية أبي مكتوم بن أبي ذر عن أبيه، نسخت سنة (736 هـ)، محفوظة بمكتبة فاتح برقم (1063)، وهذه صورتها:

5- فرع جيد من فروع نسخة ابن سعادة، وقد ضُبب فيه مكان قوله: «عن النبي صلى الله عليه وسلم»، وكُتب في الحاشية: «كذا وقع في الأصول كلها»، وهذه صورته:



نصوص العلماء التي تؤيد عدم ثبوت قوله: «عن النبي صلى الله عليه وسلم» في نسخة الفربري

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار (2/ 340): «في باب رواية النبي صلى اللَّه عليه وسلم عن ربه: «أنس، عن أبي هريرة، عن ربه»، كذا في جميع النسخ في حديث معتمر، قال الأصيلي: لم يكن في كتاب الفربري: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم»، وألحقه عبدوس، وقد قال قبله في حديث مسدد: «ربما ذكر النبي صلى اللَّه عليه وسلم»، فهذا يدل أن أبا هريرة كان يُسقط ذكر النبي صلى اللَّه عليه وسلم منه؛ لدلالة الكلام عليه، وأنه مما لا يعرف إلا من طريق النبي صلى اللَّه عليه وسلم». اهـ.

والغريب أن الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه قال في فتح الباري (13/ 514): «قوله: عن أبي هريرة، عن ربه عز وجل، كذا سقط من رواية أبي ذر عن السرخسي والكشميهني لفظه: عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم، وثبتت للمستملي والباقين». اهـ. فذكر رحمه اللَّه أن هذا الموضع اختلف في إثباته شيوخ أبي ذر، ولم يذكر ذلك القاضي عياض، ولم نقف على ذلك في نسخ أبي ذر التي وقفنا عليها، بل الموجود في حواشيها أنه هكذا وقع في جميع الأصول، وعدم ذكر القاضي عياض لهذا الخلاف وعدم وجوده في نسخ أبي ذر يدل على أن شيوخ أبي ذر متفقون على عدم إثبات قوله: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم».

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن قوله: «عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم» لم يكن ثابتًا في كتاب الفربري ولا روايته، وإنما ألحقه عبدوس، وعليه فإثباته في رواية الفربري غير

صحيح، والنسخة اليونينية مع اختلاف النسخ والروايات التي اعتمدت عليها فهي كلها ترجع إلى رواية الفربري، وعليه فإثباته في اليونينية خلل ومخالفة للرواية. والله الموفق للصواب، والهادي إلى سبيل الرشاد، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

مقال

هل تكفي النسخة اليونينية لإخراج الجامع الصحيح

مضبوطا مصححًا كاملًا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد.

فإن الجامع الصحيح للإمام البخاري قد طبع طبعات عديدة؛ منها: الطبعة السلطانية، وطبعة دار التأصيل، وطبعة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب رحمه اللَّه، وطبعة دار ابن الجوزي بتحقيق الدكتور ماهر الفحل، وحديثًا طبعة بيت السنة، ومع كثرة طبعاته إلا أن أغلبها يدور في فلك النسخة اليونينية، ولم يشذ عن ذلك إلا النادر كالنسخة المطبوعة مع حاشية السهارنفوري، والتي قام فيها السهارنفوري بمقابلة الجامع الصحيح مع اليونينية على بعض النسخ الأخرى ومنها فرع من فروع نسخة الصغاني، ونسخة الصغاني من النسخ المتقنة وتشتمل على زيادات ليست في غيرها من النسخ، وهذه الزيادات جديرة بالدراسة والتنبيه.

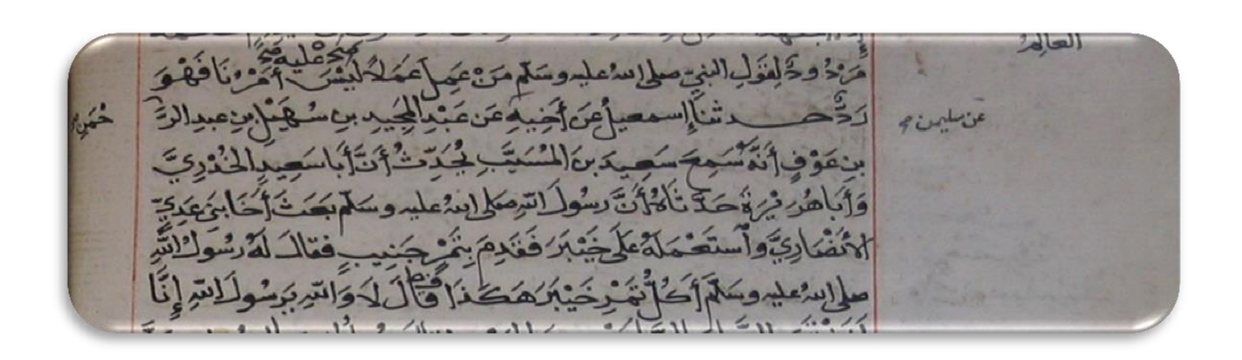
والنسخة اليونينية التي اعتمدت عليها غالب طبعات الجامع الصحيح، قام على ضبطها وتصحيحها على عدة أصول وروايات الحافظ الجليل شرف الدين اليونيني رحمه اللَّه، بمعاونة حجة العرب الإمام ابن مالك رحمه اللَّه، وقد بذل فيها الحافظ اليونيني جهدًا مشكورًا بحسب ما تيسر له، فجزاه اللَّه عن خدمة الجامع الصحيح خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء.

لكن هنا سؤال يطرح نفسه، وهو: هل النسخة اليونينية تكفي لإخراج الجامع الصحيح مضبوطًا مصححًا كاملًا؟.

ولا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بعرض النسخة اليونينية على غيرها من نسخ وروايات الجامع الصحيح المختلفة، ولذا فقد قمت بمقارنة نص النسخة اليونينية وحواشيها بما تيسر لي من نسخ وروايات الجامع الصحيح، ومنها العديد من النسخة العتيقة والموثقة، فظهر من خلال المقارنة عدة أمور:

أولًا: التزام الحافظ اليونيني في صلب نسخته بما في أصل سماعه في غالب الصحيح، حتى وإن كان خطأ أو فيه سقط، ويذكر في الحاشية فروق النسخ والروايات الأخرى التي قابل عليها، إلا في بعض المواضع القليلة التي خالف فيها أصل سماعه، وأثبت الصواب، وصنيع اليونيني هذا أدى إلى وقوع الخطأ والسقط في نص نسخته، ومن أمثلة ذلك:

1- قوله في الحديث رقم (7350): «حدثنا إسماعيل، عن أخيه، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف». كذا وقع في النسخة اليونينية، وقد سقط من الإسناد قوله: «عن سليمان» بعد قوله: «عن أخيه»، وقد وقع التنبيه في العديد من فروع اليونينية على سقوطه من الإسناد، وفي فرع القيصري ألحقه بالحاشية وصحح عليه، وفي نسخة البقاعي ويعدها البعض من فروع اليونينية وإن لم تكن مطابقة لها فقد أثبت في نسخته «عن سليمان»، وكتب في الحاشية: «سليمان بن بلال ساقط عند الفربري ولا بد منه».


مردود لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد. حدثنا إسمعيل عن أخيه عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم بتمر جنيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل تمر خيبر هكذا قال لا والله يا رسول الله إنا

عن سليمن صح

وهذا السقط قديم، فقد نبه الإمام الجياني والقاضي عياض على سقوط قوله: «عن سليمان» من أصل أبي زيد المروزي أو أصل الفربري؛ فقال الجياني في تقييد المهمل (2/ 753): «قال البخاري: حدثنا إسماعيل، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عبد المجيد بن سهيل، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة وأبي سعيد حدثاه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري، واستعمله على خيبر.. .. الحديث. هكذا روى هذا الإسناد: إبراهيم بن معقل النسفي، عن البخاري. وسقط من كتاب الفربري: سليمان بن بلال من هذا الإسناد. وذكر أبو زيد المروزي: أنه لم يكن في أصل الفربري. وكذلك لم يكن في كتاب ابن السكن، ولا عند أبي أحمد، وكذلك قال أبو ذر عن مشايخه. ولا يتصل الإسناد إلا به، والصواب رواية النسفي». اهـ.

وبالنظر في كلام الجياني نجد أنه ينسب السقط لكتاب الفربري، مستدلًا على ذلك بنص أبي زيد المروزي: أنه لم يكن في أصل الفربري، ومستدلًا أيضًا بأنه لم يكن عند تلاميذ الفربري.

لكن خالفه القاضي عياض في ذلك، فقال في المشارق (2801): «في كتاب الاعتصام في (باب إذا اجتهد الحاكم فأخطأ): (حدثنا إسماعيل عن أخيه عن سليمان عن عبد المجيد بن سهيل) كذا لكافتهم، وهو الصواب، وكان (سليمان) في أصل الأصيلي محوَّقًا عليه، وكتب

خارجًا: قال أبو زيد: لم يكن في أصل الشيخ؛ يعني الفربري: سليمان، وسليمان في كتاب ابن السكن». اهـ.

وكلام القاضي عياض يؤكد على ثبوت «عن سليمان» عند كافة الرواة، بل خص ابن السكن بالذكر ونبه على أنه ثابت في كتابه، وكأن يريد أن يرد على كلام الجياني رحمهما الله.

ورد على كلام الجياني أيضًا تصريحًا الحافظ ابن حجر في فتح الباري (13/ 318)، فقال بعد ما نقل كلام الجياني: «قلت: وهو ثابت عندنا في النسخة المعتمدة من رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة عن الفربري، وكذا في سائر النسخ التي اتصلت لنا عن الفربري، فكأنها سقطت من نسخة أبي زيد فظن سقوطها من أصل شيخه. وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرجه عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان، وهو يرويه عن أبي أحمد الجرجاني عن الفربري، واما رواية بن السكن فلم أقف عليها».

فنحن أمام قولين: الأول قول الإمام الجياني: أنه سقط من أصل الفربري، ومن أصول تلاميذه «عن سليمان». والثاني قول القاضي عياض والحافظ ابن حجر: أن كافة الرواة ثبت عندهم «عن سليمان». ولتحرير القولين ومعرفة الراجح منهما قمت بعرضهما على نسخ وروايات الصحيح الموجودة بين أيدينا الآن، فتبين أن كثيرًا من النسخ والروايات توافق قول القاضي عياض والحافظ ابن حجر، فقد ثبت في كثير منها: «عن سليمان».

ومن هذه النسخ التي رجعت إليها: نسخ من رواية أبي ذر، وهي: نسخ مراد ملا (577)، وفاتح (1063)، وأحمد الثالث (240)، ومركز إحياء التراث بإيران، ونسبه في نسخة أحمد الثالث للمستملي والحمويي.



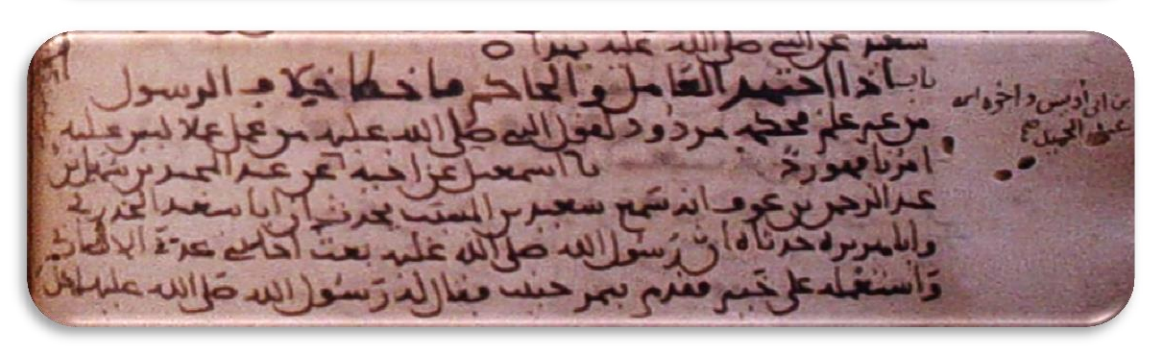


ونسخ من رواية أبي الوقت، وهي نسخ آيا صوفيا (774)، وتشستربيتي (4176)، وبشير أغا (162)، وييني جامع (271).

وجملة من فروع نسخة الصغاني وقد رمز فوقها بالرمز (فــ ....)، ويعني أنه ثابت في نسخة الفربري والنسخ الأخرى التي قابل عليها، ونسخة الفربري هذه هي التي نسخ عنها الصغاني نسخته، وقد ذكر أنه نسخة كتبت في زمن البخاري وقرئت على الفربري وعليها خطه، وهذه الفروع هي: نسخ داماد إبراهيم (269)، وولي الدين أفندي (823)، ومكتبة الملك عبد العزيز (29)، ودارند (365)، ولاله لي (614)، وأسمهان سلطان (93).

وأما رواية أبي زيد المروزي، فقد وقفت على نسخة واحدة متأخرة في أولها إسناد الأصيلي عن أبي زيد المروزي، ثبت فيها «عن سليمان»، وهي نسخة سلطان أحمد (69)

وأما النسخ العتيقة من رواية أبي زيد المروزي فقد سقط منها «عن سليمان»، وهما نسختي تارودانت (149)، ووزان، وقد ألحق بحاشية نسخة تارودانت: «عن سليمان».



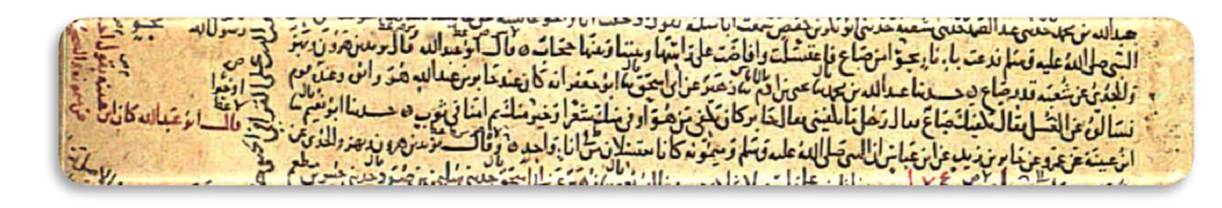
ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن نسخ أبي ذر مع اختلاف طرقها إليه ثبت فيها قوله: «عن سليمان» دون خلاف بين شيوخ أبي ذر الثلاثة في أغلبها، سوى نسخة واحدة وهي نسخة أحمد الثالث نسبت ثبوت «عن سليمان» للمستملي والحموي، وأما نسخ أبي الوقت فقد ثبت في كثير منها، وكذا نسخة الصغاني ثبت فيها أيضًا قوله: «عن سليمان» ونسبه لنسخة الفربري وغيرها من النسخ التي قابل عليها، وهذا يؤكد على ثبوته عند الفربري، وأما أبو زيد المروزي فالظاهر من خلال كلام الجياني والقاضي عياض وما في نسخه العتيقة كنسختي تارودانت ووزان أنه سقط عنده «عن سليمان»، ولعله كان ساقطًا من أصل الفربري أولًا، ثم ألحق بعد ذلك، فلم يطلع عليه أبو زيد، لذا قال كما نقل عنه الجياني والقاضي عياض: «ليس في أصل الفربري»، وبذلك نجمع بين قوله هذا وبين وجوده في نسخ أبي ذر وغيره من الروايات.

وبناء على ما تقدم، فينبغي إثبات قوله: «عن سليمان»، كما في غالب طبعات الصحيح، وعدم إثباته بحجة أنه الرواية خلل منهجي جسيم؛ لأنه معاملة للنسخة اليونينية معاملة الرواية الأم، وقد ثبت بما تقدم من كلام القاضي عياض والحافظ ابن حجر، وما وقفنا عليه من نسخ وروايات الصحيح أن رواية الفربري ليست كذلك، وحتى إن ثبت أن رواية الفربري سقط منها ذلك وهي الرواية الأم، فقد أجاز العلماء إثبات السقط الذي لا بد منه طالما أنه

محفوظ في رواية الحديث، وليس السقط من المؤلف، فقد ترجم الخطيب البغدادي في الكفاية (1/ 512): «باب إصلاح سقوط الكلمة التي لا بد منها كابن في النسب، وأبي في الكنية، ونحو ذلك». وترجم أيضًا (1/ 514): «باب إلحاق الاسم المتيقن سقوطه في الإسناد إذا كان في الأصل حديث محفوظ معروف، قد سقط من إسناده رجل، جاز أن يلحق بمكانه، ويكتب في موضعه». اهـ. وهذا لا ينافي منهج أهل العلم المتقدمين في الحفاظ على النص والرواية.

ثانيًا: اعتماد الحافظ اليونيني في مقابلته لروايات الصحيح على بعض الطرق دون بعض؛ كاعتماده مثلًا في رواية أبي ذر على طريق عبد الجليل بن أبي سعيد عن أبي ذر، والذي كانت تمثله نسخة ابن الحطيئة، ولا شك أن هذا الطريق وحده لا يمثل رواية أبي ذر كلها؛ لأنه يوجد لهذه الرواية غير طريق عبد الجليل طريق الباجي، وطريق أبي مكتوم بن أبي ذر، وبينهما وبين طريق عبد الجليل خلافات واضحة ينبغي تحريرها وبين الراجح منها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في الحديث رقم (252): «حدثنا يحيى بن آدم»، كذا وقع في اليونينية دون رقم عليه، وظاهره أنه هكذا عند أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، واليونيني قد اعتمد على نسخة ابن الحطيئة من طريق عبد الجليل عن أبي ذر.



لكن بالمقارنة بطريقي الباجي وأبي مكتوم تبين وجود علامتي (هـ سـ) فوقه، وهذا يعني أن قوله: «حدثنا يحيى بن آدم» عند الكشميهني والمستملي، وليس عند الحموي من شيوخ أبي ذر، وكتب في حاشية مراد ملا من طريق الباجي: «ثبت عند جميع رواة الفربري ذكر يحيى بن آدم إلا عند الحموي». اهـ. فهنا خلاف بين طريق عبد الجليل وبين طرقي الباجي وأبي مكتوم يحتاج إلى تنبيه وتحرير لم يقف عليه الحافظ اليونيني لاعتماده على طريق واحد.

ثالثًا: عدم تحرير الحافظ اليونيني رحمه الله كثيرًا من الخلافات التي ذكرها بين رواة الصحيح، وعدم تنبيهه على الصواب منها، واكتفاؤه بإثبات الفروق في الحاشية دون تنبيه في كثير من المواضع، مما يشكل ويوهم أن المثبت صحيح لا إشكال فيه، ومن أمثلة ذلك.

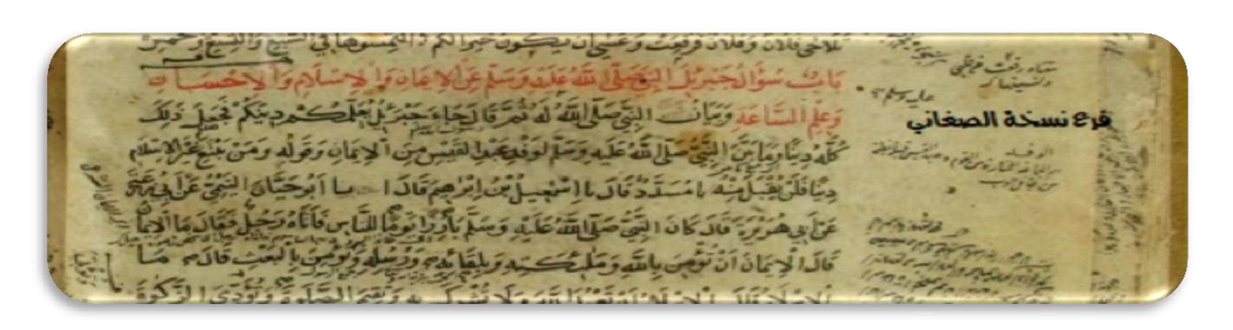
- قوله في الحديث رقم (50): «كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزًا يومًا للناس، فأتاه جبريل». كذا أثبت الحافظ اليونيني رحمه الله كما في فروع اليونينية: «فأتاه جبريل»، وصحح عليه، ووضع في الحاشية: «رجل» وصحح عليه، ونسبه لأبي ذر، والأصيلي، وابن عساكر، وأبي الوقت، وعط رمز لا يعرف مدلولها، وما أثبته اليونيني وإن كان صحيح المعنى، مستقيم السياق، إلا أنه لا تصح نسبته للصحيح، لأن غالب النسخ والروايات التي قابل عليها وقع فيها: «رجل»، وقد وقع هكذا فيما وقفت عليه من نسخ، فمن ذلك عدة نسخ من رواية أبي ذر، ومن رواية أبي الوقت، ورواية كريمة، ونسخة الصغاني وهي من النسخ

الجيدة، فوجدت في أغلبها إثبات: «رجل» بدلًا من «جبريل»، وهذه صور لبعض هذه النسخ:

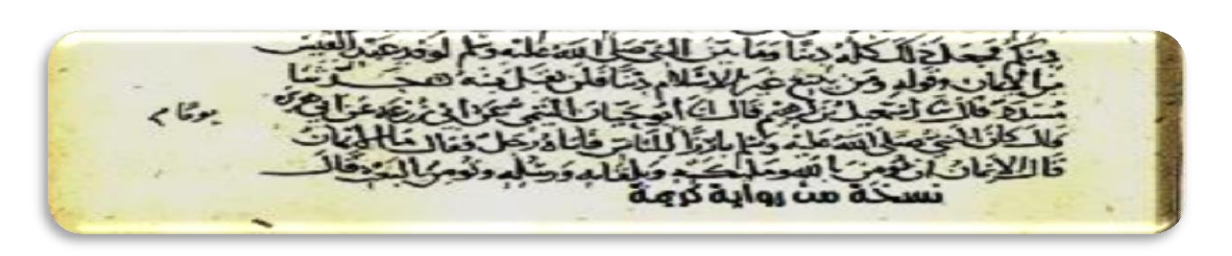
نسخة من رواية أبي ذر











وقد نبه على أن الصواب هو «رجل» الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه، فقد قال السخاوي في الجواهر والدرر (1 / 376) عنه: «كان إذا رأى خطأ في شيء من الأصول القديمة، وأصلحه بالهامش، يكتب تاريخ إصلاحه كما فعل في البخاري، في حديث: كان رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم بارزًا يوما للناس، فأتاه جبريل، فضبب في نسخة الناصرية على لفظ جبريل وكتب بالهامش: صوابه رجل. كتبه ابن حجر سنة ست وعشرين وثمانمائة».اهـ. ويؤيد أنه الصواب: أن كثيرًا ممن نقل الحديث من الصحيح ذكره هكذا: «رجل»؛ منهم: الحميدي في الجمع بين الصحيحين (2389)، وعبد الحق في الأحكام الكبرى (1 / 96)، وابن الأثير في جامع الأصول (3)، والمزي في تحفة الأشراف (14929)، وغيرهم. ولعل السبب فيما وقع في أصل سماع اليونيني من إثبات «رجل»، أنه وقع في بعض الأصول القديمة لرواية أبي الوقت هكذا، فتابعته بعض النسخ على ذلك.

ومن خلال ما سبق بيانه نستطيع الإجابة على السؤال المطروح سابقًا، وهو هل النسخة اليونينية تكفي لإخراج نص الجامع الصحيح مضبوطًا صحيحًا كاملًا؟ والإجابة: لا تكفي

النسخة اليونينية لذلك، بل لا بد من الاعتماد على غيرها معها من نسخ وروايات الجامع الصحيح الأخرى، فالنسخة اليونينية يعتمد عليها ويستعان بها مع غيرها ولا يكتفى بها.

حاجة الأمة إلى طبعة للجامع الصحيح تكون أمًّا

بعدما تقدم بيانه من عدم كفاية غالب طبعات الجامع الصحيح الموجودة الآن لإخراج نص مضبوط مصحح كامل، يتبين حاجة الأمة إلى وجود طبعة يتم العمل فيها على ضبط وتصحيح الجامع الصحيح على الرواية الأم رواية الفربري، وذلك بالاعتماد على ما هو متاح الآن من نسخ الروايات الفرعية؛ كنسخ رواية أبي ذر، وأبي الوقت، وكريمة، والأصيلي، ولا ينبغي أن نمزق الكتاب، ونشتت الأمة بإخراج العديد من الروايات الفرعية كل واحدة على حدة؛ لأن الروايات الفرعية لا ينبغي أن تعامل معاملة الرواية الأم، وإنما تعامل معاملة الأصول الجيدة التي يتم الترجيح بينها للوصول إلى الراجح في الرواية الأم.

فالرواية الفرعية أو الطريق في حقيقة الأمر لا يعبر عن كل ما في الجامع الصحيح بكامله، وإنما يعبر عما وقف عليه صاحب هذه الرواية وما وصله من الكتاب، وغالبًا يوجد عند غيره من الروايات فروق وزيادات تحتاج إلى دراسة وتحرير، فالعمل على مجموع الطرق والروايات الفرعية للرواية الأم يؤدي إلى إخراج نص صحيح كامل، يجمع شتات الكتاب ويجمع الأمة على طبعة واحدة للجامع الصحيح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

رد بعض الأشخاص على مقالتي

هل تكفي النسخة اليونينية لإخراج الجامع الصحيح

وصلتني رسالة واتس من بعض الأفاضل فيها هذا الرد علي، ونص الرسالة:

«فكرته في آخر ورقة وهي وجود حاجة إلى تخليص نسخة واحدة تمثل صحيح البخاري على طريقة النص المختار، وحتى يثبت هذه الحاجة سلط نقده على أهم عمل حديثي يخدم صحيح البخاري ويكشف عناية الأمة في ضبط وإتقان صحيح البخاري، فبين نواقصه ـ وليست نواقص على الحقيقة ـ في أنه لم يستوعب جميع طرق الروايات، ولم ينبه على الأوهام.

وهذا الكلام مع وقفات:

الأولى: أن هذا الذي ينادي به في التعامل مع الروايات الحديثية إما أنه سبق إليه وأنه لم يسبق إليه، فإن سبق إليه فليقتد بمن سبقه، وإلا فلا يبتدع في منهج المحدثين ما يكون مآله هز الثقة في منهجهم.

الثانية: عمل اليونيني كان بمحضر من أئمة في الحديث وابن مالك فاتفق الجميع على صحة فعله، وألف على ذلك ابن مالك شواهد التوضيح لتوجيه المشكلات النحوية التي وقعت في بعض الروايات.

الثالثة: للمحدثين منهج في ضبط الروايات، وتأدية المروي كما هو دون تغيير، وما ينادي به خرق لمنهجهم في الضبط والأداء.

الرابعة: ما المنهج المقترح الذي يقترحه لتخليص النسخة المحررة من الصحيح؟ وهل يستطيع هو أو غيره أو الإنس والجن مجتمعين أن يحرروا نسخة يدعون أنها نسخة البخاري ؟ وهل إذا فعلوا ذلك يجوز لهم الزعم بأنها نسخته ؟!

الخامسة: لنا أسوة حسنة في العلماء الجهابذة، فكانوا يبحثون في الكلمات المشكلة ويوجهونها ويبينون أوهام الرواة في كتب الضبط مثل تقييد المهمل ومشارق الأنوار، او في كتب الشروح، أو المشكلات، وليس في كتب الرواية، فالرواية شيء والتعليق عليها شيء آخر.

وختاما: لو سلمنا لك، فما المانع أن تطرد القاعدة وتنادي بتخليص أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من اختلاف ألفاظ الرواة واستخراج اللفظ النبوي للأحاديث؟

الخلاصة: هذه الدعوة تضر بصحيح البخاري وبالحديث النبوي، وتدعو إلى فوضى علمية».

الرد على من تعقب مقالتي هل تكفي النسخة اليونينية

لإخراج الجامع الصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن تبع هديه، أما بعد.

فقد أرسل لي أحد الأفاضل رسالة على الواتس لأحد الأشخاص، يرد فيه على مقالتي المسماة: «هل تكفي النسخة اليونينية لإخراج الجامع الصحيح للإمام البخاري؟» وذكر أنه لا يَعْرف كاتب الرسالة، وبغض النظر عن معرفة الكاتب، وما غرضه من الرد، فالذي يعنيني كلامه، وهذا نص كلامه في الرسالة:

«فكرته في آخر ورقة وهي وجود حاجة إلى تخليص نسخة واحدة تمثل صحيح البخاري على طريقة النص المختار، وحتى يثبت هذه الحاجة سلط نقده على أهم عمل حديثي يخدم صحيح البخاري ويكشف عناية الأمة في ضبط وإتقان صحيح البخاري، فبين نواقصه ـ وليست نواقص على الحقيقة ـ في أنه لم يستوعب جميع طرق الروايات، ولم ينبه على الأوهام.

وهذا الكلام مع وقفات:

الأولى: أن هذا الذي ينادي به في التعامل مع الروايات الحديثية إما أنه سبق إليه وأنه لم يسبق إليه، فإن سبق إليه فليقتد بمن سبقه، وإلا فلا يبتدع في منهج المحدثين ما يكون مآله هز الثقة في منهجهم.

الثانية: عمل اليونيني كان بمحضر من أئمة في الحديث وابن مالك فاتفق الجميع على صحة فعله، وألف على ذلك ابن مالك شواهد التوضيح لتوجيه المشكلات النحوية التي وقعت في بعض الروايات.

الثالثة: للمحدثين منهج في ضبط الروايات، وتأدية المروي كما هو دون تغيير، وما ينادي به خرق لمنهجهم في الضبط والأداء.

الرابعة: ما المنهج المقترح الذي يقترحه لتخليص النسخة المحررة من الصحيح؟ وهل يستطيع هو أو غيره أو الإنس والجن مجتمعين أن يحرروا نسخة يدعون أنها نسخة البخاري ؟ وهل إذا فعلوا ذلك يجوز لهم الزعم بأنها نسخته ؟!

الخامسة: لنا اسوة حسنة في العلماء الجهابذة، فكانوا يبحثون في الكلمات المشكلة ويوجهونها ويبينون أوهام الرواة في كتب الضبط مثل تقييد المهمل ومشارق الأنوار، او في كتب الشروح، أو المشكلات، وليس في كتب الرواية، فالرواية شيء والتعليق عليها شيء آخر.

وختاما: لو سلمنا لك، فما المانع أن تطرد القاعدة وتنادي بتخليص أحاديث النبي صلى اللَّه عليه وسلم من اختلاف ألفاظ الرواة واستخراج اللفظ النبوي للأحاديث؟

الخلاصة: هذه الدعوة تضر بصحيح البخاري وبالحديث النبوي، وتدعو إلى فوضى علمية». انتهى كلامه.

وأقول ردًّا على هذا الفاضل، وغيره ممن يقول بقوله:

قال: «فكرته في آخر ورقة وهي وجود حاجة إلى تخليص نسخة واحدة تمثل صحيح البخاري على طريقة النص المختار».

وأقول: أنا لم أقل: عمل نسخة تمثل صحيح البخاري بإطلاق هكذا، وإنما قلت: عمل نسخة للصحيح يتم فيها ضبط نصه على الرواية الأم رواية الفربري، وشتان بين الأمرين، فضبط نص الصحيح دون التقيد برواية من الروايات الأمهات، يستلزم الخلط والتلفيق بين هذه الروايات؛ كرواية الفربري، والنسفي، وحماد بن شاكر، وغيرها، وهذا عمل غير علمي؛ لأنه سيؤدي إلى خروج نسخة من الجامع الصحيح لم يصنفها البخاري نفسه، أما الاعتماد على الروايات الفرعية للرواية الأم المتاحة الآن بين أيدينا؛ كرواية أبي ذر، وأبي الوقت، والأصيلي، وغيرها، لضبط الرواية الأم فهذا هو المتعين.

والسبب الذي أدى إلى هذا الفهم الخاطئ، هو خلط المعاصرين في التعامل بين نوعين من الرواية، وهما: الرواية الأم، والرواية الفرعية، فالرواية الأم لا ينبغي أن يدخلها الخلط والتلفيق من الروايات الأخرى مثلها، وذلك لقربها من المؤلف، وعدم وجود الواسطة، فما فيها ينسب للمؤلف غالبًا، ولا يخرج عنه إلا بقرينة قوية تؤكد أنه من الراوي صاحب الرواية، أما الروايات الفرعية والطرق للرواية الأم، فتتعدد وتتشعب وتكثر الوسائط بينها وبين المؤلف، ويقع نتيجة لذلك الخلل والاختلاف من هذه الوسائط.

ونتيجة لهذا الفهم الخاطئ توسع المعاصرون في ذلك، حتى تعاملوا مع الأصول الخطية معاملة الرواية الأم، ونشأ من ذلك القول بتقسيم مناهج تحقيق النص إلى مدرستين: مدرسة اتخاذ أصل والالتزام بكل ما فيه، والتنبيه على فروق النسخ الأخرى في الحاشية. ومدرسة النص المختار والتي يثبت فيها الراجح والصواب من مجموع النسخ الخطية دون الاعتماد على نسخة أصلًا، وهذا التقسيم يعتبر بدعًا من القول لم يكن عند علمائنا السابقين، بل وزاد

الأمر سوءًا فقال كثير من المعاصرين: بأن منهج النص المختار خطأ يخالف منهج الأئمة السابقين، والسبب في هذا الخلط هو فهم كلام الأئمة السابقين على غير وجهه.

فبالنظر في كلام العلماء السابقين من أئمة الحديث، نجد أنهم لما تكلموا على الالتزام بأصل كان في ضبط الرواية، وليس في ضبط النسخ، فذكروا: أن الأولى أن يكون أصل النص على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادات وفروق وتصويبات تكون في الحاشية، وذلك لعدم تسويد الصحف وخلط النص، فقد عقد القاضي عياض في كتابه الإلماع (ص 189) بابًا في ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك، وقال فيه: «هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسودت الصحف واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه ...». اهـ. فكلامهم في ضبط الرواية وليس في ضبط النسخ الخطية، وليس في كلامهم أيضًا عدم إصلاح وتغيير اللحن الجلي والخطأ الظاهر الذي لا يحتمل وجهًا من أوجه الصواب، بل أجاز الكثير منهم إصلاح وتغيير اللحن الجلي والخطأ الظاهر في الرواية، فقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية عدة أبواب في ذلك، فقال (1/ 507): «باب ما جاء في تغيير نقط الحروف لما في ذلك من الآحالة والتصحيف»، وقال (1/ 508): «باب ما جاء في إبدال حرف بحرف»، وقال (1/ 509): «باب ما جاء في إصلاح المحدث كتابه، بزيادة الحرف الواحد فيه أو بنقصانه»، وقال (1/ 512): «باب إصلاح سقوط الكلمة التي لا بد منها كابن في النسب، وأبي في الكنية ونحو ذلك»، وقال (1/ 514): «باب إلحاق الاسم المتيقن سقوطه في الإسناد». فهذا كله يدل على وجود القول بجواز تغيير وإصلاح الخطأ الظاهر في

الرواية والأصول عندهم، وإن تشدد بعضهم ومنع من ذلك حماية من تجاسر البعض على الإصلاح والتغيير المتوهم.

وصنيعهم العملي يؤكد ذلك، فهذا الحافظ أبو ذر الهروي صاحب النسخة والرواية الشهيرة من الجامع الصحيح، يعتبر نموذجًا لذلك، فقد قام بعمل نسخته بالاعتماد على روايات شيوخه الثلاثة: المستملي والحمويي والكشميهني، ولم يعتمد رواية من الروايات الثلاثة أصلًا لا يخرج عنه، بل كان سواد نسخته على روايتي المستملي والحموي، فقد قال ابن رشيد في إفادة النصيح (ص 45): «تنبيه: نبين فيه كيفية كتاب أبي ذر :قرأت بخط أبي بكر بن خير، وأنا به جد خبير، مما نقله من خط الشيخ الراوية أبي عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور رحمه اللَّه: أبو ذر عن أشياخه الثلاثة: أبي محمد الحمويي، وأبي إسحاق المستملي، وأبي الهيثم الكشميهني، غير أن سواد الكتاب على روايته عن أبي محمد وأبي إسحاق، فإذا انفرد أحدهما أو اختلفا في شيء، فعلامة الحمويي حاء، وعلامة أبي إسحاق الهمزة والسين، فإذا اتفقا وخالفهما أبو الهيثم، جعل: صح علي موضع الخلاف، وكتب رواية أبي الهيثم في الحاشية، وعلامته هاء، وكذلك علامته فيما ينفرد به». اهـ. فهذا نص صريح من ابن منظور الراوي عن أبي ذر روايته في أن أبا ذر قد لفق نص نسخته من روايتين: المستملي والحمويي، والناظر في نسخ روايته يجد ذلك واضحًا جليًّا.

ومن النماذج العملية على تغيير وإصلاح أصل السماع، والذي يعتبر بمثابة الرواية، ما فعله الحافظ اليونيني نفسه في نسخته، حيث قام بتغيير الخطأ الذي في أصل سماعه، وأثبت الصواب من الروايات الأخرى التي قابل عليها، حيث أثبت في الحديث رقم (٣٣٨٥): «حدثنا الربيع بن يحيى البصري»، وقال كما في فرعي البصري والقيصري: «وقع في أصل

السماع: حدثنا النضر، وهو غلط وتصحيف من البصري، حُقِّق ذلك من أصول الأئمة الحفاظ؛ أبي ذر، والأصيلي، وأبي القاسم الدمشقي وأصل أبي صادق مُرْشِد المديني، والأصل الوقف في السُمَيساطية المروي عن كريمة، وغير ذلك من الأصول الصحيحة». اهـ. فهذا الحافظ اليونيني يلفق في نسخته بين أصل سماعه والروايات الأخرى، وهذا هو عين ما تنكره علي.

قال: «وحتى يثبت هذه الحاجة سلط نقده على أهم عمل حديثي يخدم صحيح البخاري ويكشف عناية الأمة في ضبط وإتقان صحيح البخاري، فبين نواقصه ـ وليست نواقص على الحقيقة ـ في أنه لم يستوعب جميع طرق الروايات، ولم ينبه على الأوهام».

وأقول: عمل الحافظ اليونيني رحمه اللَّه ليس هو أول عمل يخدم صحيح البخاري، بل سبقه إلى ذلك عمل الحافظ أبي ذر الهروي رحمه اللَّه في نسخته التي أشاد بها العلماء واعتبروها من أصح النسخ والروايات، وصارت عمدة المغاربة إلى وقتنا هذا، بل واعتمدها المشارقة أيضًا، فاعتمده الحافظ ابن حجر في شرحه فتح الباري، وفي المقابل نجد أن نسخة الحافظ اليونيني لم يعتمده أحد من شراح الصحيح الذين شرحوا الصحيح بعد وجود النسخة في القرن السابع، سوى العلامة القسطلاني في القرن العاشر في شرحه إرشاد الساري، حتى العلامة ابن الملقن والذي شرح الصحيح على رواية أبي الوقت لم يعتمدها، فقولك: أنها أهم عمل خدم الصحيح، وقول البعض: أنها أصح نسخة من نسخ الصحيح، من الإطلاقات التي لا تصح، ويخالفها واقع النسخة، وهذا لا يعني الانتقاص من عمل الحافظ اليونيني رحمه اللَّه، فهو قد بذل وسعه في ضبط النسخة بحسب ما أتيح له من نسخ وروايات، وهو عمل بشري يعتريه ما يعتري أي عمل بشري من الخلل، ولا شك أن وقوع التصحيف والسقط في

نسخته دون تنبيه يعتبر من الخلل، ومخالفة لمنهج الأئمة السابقين الذين نصوا على أنه ينبغي التنبيه على الخطأ في الحاشية وبيان الصواب، فقد قال القاضي عياض في الإلماع (ص 186): «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم، حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ولم يجيء في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها؛ حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفى حواشي الكتب». اهـ.

وأيضًا الاعتماد على طريق واحد لرواية دون باقي الطرق مع وجود الخلاف بين هذه الطرق بالزيادة والفروق التي يكون منها الخطأ والصواب، يعتبر قصورًا في اعتماد هذه الرواية؛ لأنه بذلك قد ينسب إلى الرواية ما ليس منها على الحقيقة، وإنما خطأ من هذا الطريق، لذا ينبغي عند اعتماد رواية مراعاة خلاف الطرق عن هذه الرواية وتحريره للوصول للصواب والراجح في هذه الرواية واعتماد نسبته.

قال: «الأولى: أن هذا الذي ينادي به في التعامل مع الروايات الحديثية إما أنه سبق إليه وأنه لم يسبق إليه، فإن سبق إليه فليقتد بمن سبقه، وإلا فلا يبتدع في منهج المحدثين ما يكون مآله هز الثقة في منهجهم».

وأقول: قد خلطتَّ بين نوعين من الرواية: الروايات الحديثية، وروايات الكتب الحديثية، ففرق بين النوعين، فالروايات الحديثية هي رواية رواة الحديث بحسب طبقة كل واحد بدءًا من المصنف إلى النبي صلى اللَّه عليه وسلم، وهذه الأصل فيها أن تنقل وتثبت كما هي دون تصرف، وأجاز بعض العلماء المتقدمين التصرف بإصلاح اللحن الجلي والخطأ الظاهر،

وإلحاق الاسم المتيقن سقوطه والكلمة المتيقن سقوطه، ونحو ذلك، كما تقدم عن الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية.

وأما روايات الكتب، فمنها الروايات الأمهات، وهذا تثبت كما هي دون تغيير وإصلاح وتلفيق بينها وبين الروايات الأخرى، ومنها الروايات الفرعية للرواية الأم وهذه تعامل معاملة الأصول الجيدة، التي يثبت من مجموعها ما يتيقن أو يغلب على الظن أنه الرواية الأم. وهذا هو صنيع الأئمة السابقين أمثال أبي ذر الهروي في نسخته، وحتى اليونيني نفسه في نسخته، فهو ليس بدعًا من القول.

قال: « الثانية: عمل اليونيني كان بمحضر من أئمة في الحديث وابن مالك فاتفق الجميع على صحة فعله، وألف على ذلك ابن مالك شواهد التوضيح لتوجيه المشكلات النحوية التي وقعت في بعض الروايات».

وأقول: دعوى اتفاق جميع من حضر على صحة فعل الحافظ اليونيني ليس عليها دليل.

قال: «الثالثة: للمحدثين منهج في ضبط الروايات، وتأدية المروي كما هو دون تغيير، وما ينادي به خرق لمنهجهم في الضبط والأداء».

وأقول: لو أن ما أقول به هو خرق لمنهج المحدثين في الضبط والأداء، فسيكون الحافظان أبو ذر واليونيني رحمها الله قد سبقاني إلى ذلك، ولا أظنك تقول بذلك.

قال: «الرابعة: ما المنهج المقترح الذي يقترحه لتخليص النسخة المحررة من الصحيح؟ وهل يستطيع هو أو غيره أو الإنس والجن مجتمعين أن يحرروا نسخة يدعون أنها نسخة البخاري ؟ وهل إذا فعلوا ذلك يجوز لهم الزعم بأنها نسخته ؟!»

وأقول: لم أقل أنا ولا أحد من الإنس والجن: أننا نريد تحرير نسخة ندعي أنها نسخة البخاري، وإنما الذي أقوله كما تقدم مرارًا وتكرارًا: هو عمل نسخة يتم فيها ضبط الرواية الأم رواية الفربري بالاعتماد على ما هو متاح من الطرق والروايات الفرعية لهذه الرواية، وذلك وفق منهج المحدثين في الضبط والتوثيق، وحتى بعد وجود هذه النسخة لا يستطيع أحد أن يزعم: أنها نسخة البخاري، وإنما الذي نستطيع قوله: أن ما في هذه النسخة هو ما نقله لنا الفربري عن الإمام البخاري؛ إما يقينًا في بعض المواضع، وإما بغلبة الظن الراجح في مواضع أخرى.

قال: «الخامسة: لنا أسوة حسنة في العلماء الجهابذة، فكانوا يبحثون في الكلمات المشكلة ويوجهونها ويبينون أوهام الرواة في كتب الضبط مثل تقييد المهمل ومشارق الأنوار، او في كتب الشروح، أو المشكلات، وليس في كتب الرواية، فالرواية شيء والتعليق عليها شيء آخر».

وأقول: هذا الكلام ليس صحيحًا، بل العلماء كانوا يعلقون في نسخهم، ويبينون الخطأ من الصواب، وقد تقدم عن القاضي عياض: أن هذا هو الذي استمر عليه عمل الأشياخ، ونسخهم موجودة الآن بين أيدينا، بل وليس هذا في روايات الكتب فحسب، بل أجاز بعض العلماء المتقدمين إصلاح الخطأ في رواية الحديث والتنبيه على ذلك، وكتب السنة شاهدة بذلك، ففيها الكثير من تنبيه أئمة الحديث على الخطأ وبيان الصواب في الرواية.

قال: «وختاما: لو سلمنا لك، فما المانع أن تطرد القاعدة وتنادي بتخليص أحاديث النبي صلى اللّٰه عليه وسلم من اختلاف ألفاظ الرواة واستخراج اللفظ النبوي للأحاديث؟»

وأقول: هذا الذي تستنكره هو عين عمل أئمة الحديث المتقدمين منهم والمتأخرين، وهو تخليص أحاديث النبي صلى اللَّه عليه وسلم مما شابها من أخطاء الرواة، فيجمعون طرق الحديث ورواياته للوقوف على اختلاف الرواة، والوصول إلى الرواية الصحيحة واللفظ الصحيح، وبيان ما لم يصح من الألفاظ والزيادات.

قال: «الخلاصة: هذه الدعوة تضر بصحيح البخاري وبالحديث النبوي، وتدعو إلى فوضى علمية».

وأقول: بل خروج غالب طبعات الصحيح بالتصحيف والسقط ليس لشيء سوى لاعتمادها على نسخة واحدة، هو الذي يضر بالصحيح، وبسنة النبي صلى اللَّه عليه وسلم، وخروج طبعات متعددة بروايات تختلف فيما بينها اختلافًا كثيرًا، هذا هو الذي يفتح باب الطعن فيه من أعداء السنة.

مقال

هل اكتفى أهل العلم السابقون بالنسخة اليونينية كما اكتفى المعاصرون

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد.

فإن الجامع الصحيح للإمام البخاري قد طبع طبعات عديدة؛ منها: الطبعة السلطانية، وطبعة دار التأصيل، وطبعة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب رحمه اللَّه، وطبعة دار ابن الجوزي بتحقيق الدكتور ماهر الفحل، وحديثًا طبعة بيت السنة، ومع كثرة طبعاته إلا أن أغلبها يدور في فلك النسخة اليونينية، ولم يشذ عن ذلك إلا النادر كالنسخة المطبوعة مع حاشية السهارنفوري، والتي قام فيها السهارنفوري بمقابلة الجامع الصحيح مع النسخة اليونينية على بعض النسخ الأخرى ومنها فرع من فروع نسخة الصغاني، ونسخة الصغاني من النسخ الجيدة وتشتمل على زيادات ليست في غيرها من النسخ، وهذه الزيادات جديرة بالدراسة والتنبيه.

والنسخة اليونينية التي اعتمدت عليها غالب طبعات الجامع الصحيح، قام على ضبطها وتصحيحها على عدة أصول وروايات الحافظ الجليل شرف الدين اليونيني رحمه اللَّه، بمعاونة حجة العرب الإمام ابن مالك رحمه اللَّه، وقد بذل فيها الحافظ اليونيني جهدًا مشكورًا بحسب ما تيسر له، فجزاه اللَّه عن خدمة الجامع الصحيح خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء.

وهي أصل جيد يعتمد عليه مع غيره، لكن لا يكتفى به؛ لأنها مع جودتها فقد وقع في نصها العديد من الخطأ والسقط، وذلك بسبب التزام الحافظ اليونيني رحمه اللَّه بأصل سماعه في غالب النسخة، ولم يخرج عن ذلك إلا في بعض المواضع القليلة التي أثبت فيها الصواب خلافًا لأصل سماعه. وفاته أيضًا العديد من طرق الروايات التي قابل عليها؛ كطريق الباجي مثلًا من أشهر طرق رواية أبي ذر وأضبطها، وهو المعتمد عند المغاربة، وبينه وبين طريق عبد الجليل بن أبي سعيد الذي اعتمده الحافظ اليونيني فروق مهمة تحتاج إلى تحرير؛ لمعرفة الثابت في رواية أبي ذر؛ لذا فالاكتفاء بنسخته في ضبط وتصحيح نص الجامع الصحيح سيؤدي إلى خروج طبعة لا تعبر عن الجامع الصحيح كما ألفه الإمام البخاري، وإنما غاية أمرها أنها تعبر عن نسخة الحافظ اليونيني، ونسخة الحافظ اليونيني لا تعبر عن الصورة الكاملة للرواية الأم رواية الفربري كما رواها عن البخاري، فضلًا عن أن تعبر عن الصورة الكاملة للجامع الصحيح كما صنفه البخاري.

وهنا سؤال يطرح نفسه، وهو: هل اكتفى أهل العلم السابقون بعد الحافظ اليونيني بالنسخة اليونينية عن غيرها من النسخ والروايات، وهل حاولوا محاكاة الحافظ اليونيني في ضبط وتصحيح نسخ أخرى من الجامع الصحيح؟.

وبالنظر فيما هو متاح الآن بين أيدينا من نسخ الجامع الصحيح، نجد أن أهل العلم السابقين لم يكتفوا بالنسخة اليونينية، بل كانت لهم عدة محاولات لضبط نسخة أخرى غير اليونينية، ومن هذه المحاولات هذان النموذجان:

النموذج الأول:

نسخة الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن المحب عبد اللَّه المقدسي السعدي المتوفى سنة (828)، وقد كتب نسخته من نسخة الشيخ جمال الدين السُّرَّمَرّي سنة ثمانين وسبعمائة، ثم قابلها بنسخة السرمري، وبنسخ شتى؛ كنسخة ابن السراج، ونسخة الجامع الأموي، ونسخة ابن غازي فرع نسخة التنكزية، ونسخة ابن حبيب الحلبي، ونسخة محررة متقنة مضبوطة غاية ونهاية، مكتوبة بخط مغربي في رق، من رواية الأصيلي، والقابسي، وأبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجرجاني، وابن السكن، والنسفي. وأثبت فروق هذه النسخ في حاشية نسخته، واجتهد في ضبطها وتصحيحها، ثم أوقفها على جامع الحنابلة بسفح جبل قاسيون، وكان يقرأ الصحيح من نسخته هذه، قال ابن طولون: «وكان يقرأ الصحيحين[2] في الجامع الأموي في نسخته الحسنة التي أوقفها بجامع الحنابلة، وحصل به النفع»[3]. اهـ.

والموجود من نسخته هذه جزءان من عشرة أجزاء، وهما: الجزء الثاني، والجزء السادس.

---

(2) كذا في المطبوعة، ولعل الصواب الذي يتسق مع ما بعده: «الصحيح».

(3) القلائد الجوهرية (ص 571).



الجزء الثاني من كتاب الجامع

[illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه [illegible]

تصنيف الامام الحافظ ابي عبد الله محمد بن ا[illegible]

ابن ابراهيم بن المغيرة بن الاحنف [illegible]

الجعفي مولاهم البخاري رحمه

الله تعالى ورضي عنه

[illegible]

[illegible] امين

ابي عبد الله [illegible] يوسف بن مطر الفربري [illegible]

ابي عبد الله بن احمد بن حمويه السرخسي [illegible]

[illegible] عبد الرحمن [illegible]

[illegible] عيسى بن شعيب [illegible]

[illegible] رحمة الله تعالى عليهم اجمعين

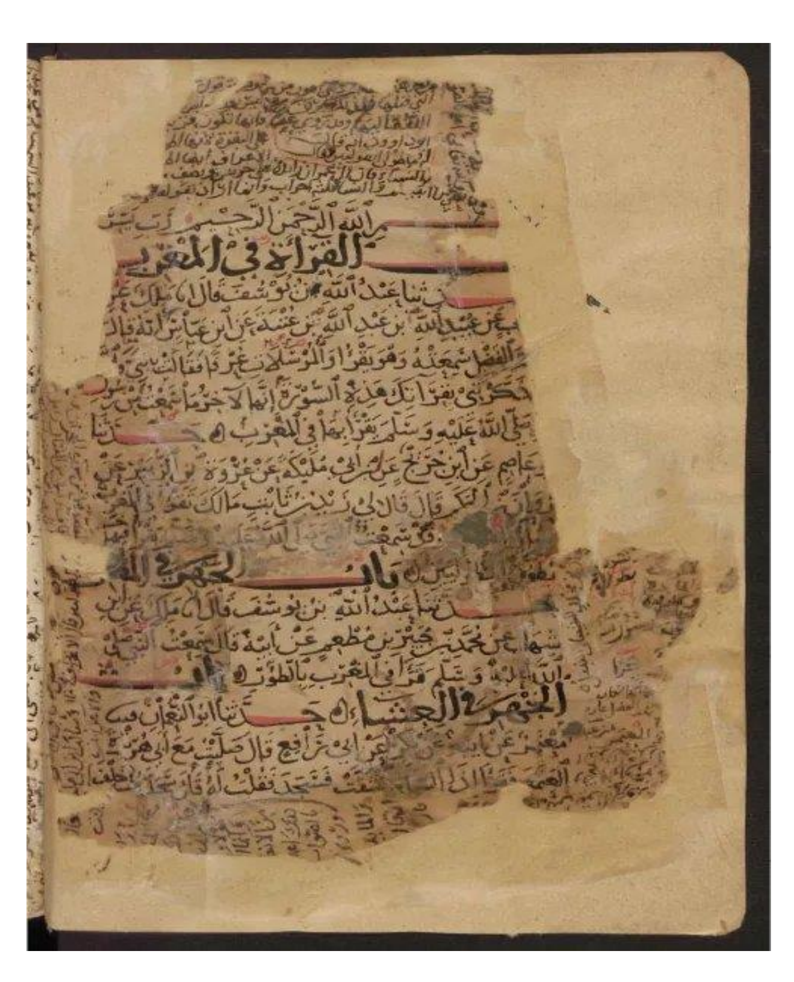
[illegible] احمد [illegible] عبد [illegible] السعدي [illegible]

[illegible] وعن اقاربه كلهم وعن المسلمين اجمعين [illegible]

[illegible] وكرمه [illegible] امين [illegible] هذه المجلدة [illegible]

بعدها من كتاب الجامع الصحيح لابي عبد الله البخاري رحمه الله

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

… القراءة في المغرب

… ثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن … ب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال … الفضل سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا فقالت يا بني … ذكرتني بقراءتك هذه السورة إنها لآخر ما سمعت من … صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب حدثنا … عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في المغرب … وقد سمعت النبي …

باب الجهر في المغرب

حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور

باب الجهر في العشاء

حدثنا أبو النعمان قال ثنا معتمر عن أبيه عن بكر عن أبي رافع قال صليت مع أبي هريرة العتمة … فسجد فقلت له قال سجدت …



في السجود حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال ثنا بكر بن مضر عن جعفر عن ابن هرمز عن عبد الله بن مالك ابن بحينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه

باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة

قاله أبو حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب إذا لم يتم سجوده

حدثنا الصلت بن محمد قال ثنا مهدي بن ميمون عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته قال له حذيفة ما صليت قال وأحسبه قال لو مت مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم

باب السجود على سبعة أعظم

حدثنا قبيصة قال ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف



دخل في ملك الفقير محمد بن عيسى عفي عنه

الجزء السادس من كتاب الجامع الصحيح

المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبرهيم البخاري الجعفي

رحمه الله تعالى ورضي عنه

فيه بقية المناقب والمغازي



بسم الله الرحمن الرحيم وبه الثقة

باب مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما

حدثنا مالك بن إسمعيل ثنا إسرائيل عن المغيرة عن إبراهيم

عن علقمة قال قدمت الشام فصليت ركعتين ثم قلت اللهم

يسر لي جليسا صالحا فلقيت قوما فجلست إليهم فإذا شيخ قد



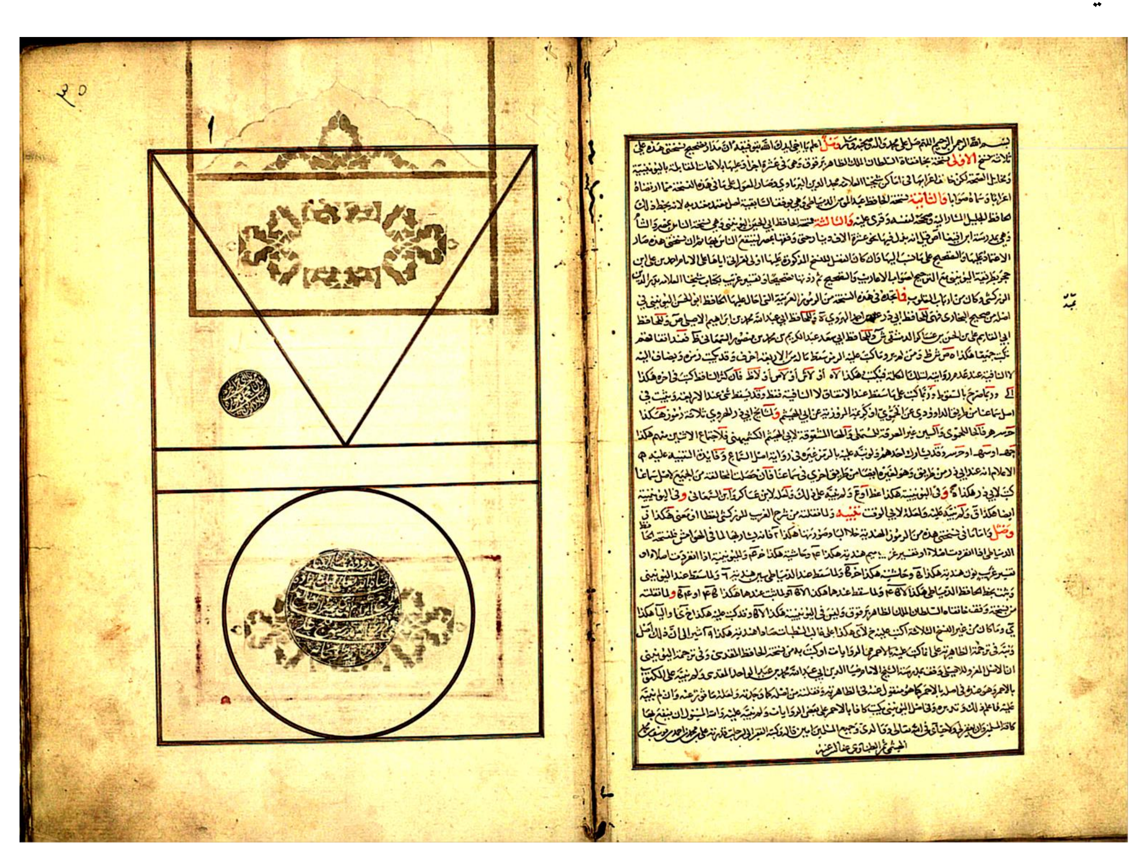
النموذج الثاني:

نسخة علي بن محمد بن أحمد بن يوسف بن محمد نور الدين الهيثمي ثم الطَّبَنَاوي القاهري، المتوفى سنة (888)، وقد قام بتصحيح نسخته على ثلاث نسخ، منها النسخة اليونينية، فقال: «اعلم أيدك يا أخي أيدك اللَّه بتوفيقه: أن مداد تصحيح نسختي هذه على ثلاث نسخ: الأولى نسخة بخانقاة السلطان الملك الظاهر برقوق، وهي في عشرة أجزاء، وعليها بلاغات المقابلة باليونينية ومخايل الصحة، لكن خالف إعرابها في أماكن شيخنا العلامة مجد الدين البرماوي، وصار المعول على ما في هذه النسخة مما ارتضاه إعرابًا وسماه صوابًا. والثانية: نسخة الحافظ عبد المؤمن الدمياطي، وهي بوقف السابقية، أصل يُعتَد به؛ لأنه بخط ذلك الحافظ الجليل المشار إليه، وصححه لنفسه وقرئ عليه. والثالثة: نسخة الحافظ أبي الحسين اليونيني، وهي نسخة الناس بمصر والشام، وهي بمدرسة أقبغا آص، قيل: إنه بذل فيها نحو عشرة آلاف دينار، حتى وقفها بمصر؛ لينتفع الناس بها.

ثم إن نسختي هذه صار الاعتماد عليها، والتصحيح على ما نسب إليها، وإن كان الفضل للنسخ المذكورة عليها أولى؛ لقراءتي إياها على الإمام أحمد بن علي بن حجر بطريقة اليونيني، مع الترجيح لصواب الأعاريب والتصحيح، ثم زدتها تصحيحًا وتفسير غريب بكتاب شيخنا العلامة بدر الدين الزركشي، وكان من أرباب القلوب». انتهى كلامه.

وقد ذكر الطبناوي العلامة السخاوي في تلاميذ الحافظ ابن حجر، فقال: «قرأ عليه البخاري من نسخة بخطه، مع مراعاة النسخة اليونينية، ووصفه بالشيخ الفاضل البارع القدوة»[4]. اهـ.

ونسخة الطبناوي لم أقف عليها، لكن وقفت على فرعين لها، والفرعان بخط أحمد بن علي بن خلاف المنوفي، الأول منهما محفوظ بمكتبة آيا صوفيا (779)، والثاني محفوظ بمكتبة قليج علي (263).



(4) الجواهر والدرر (3/ 1117).

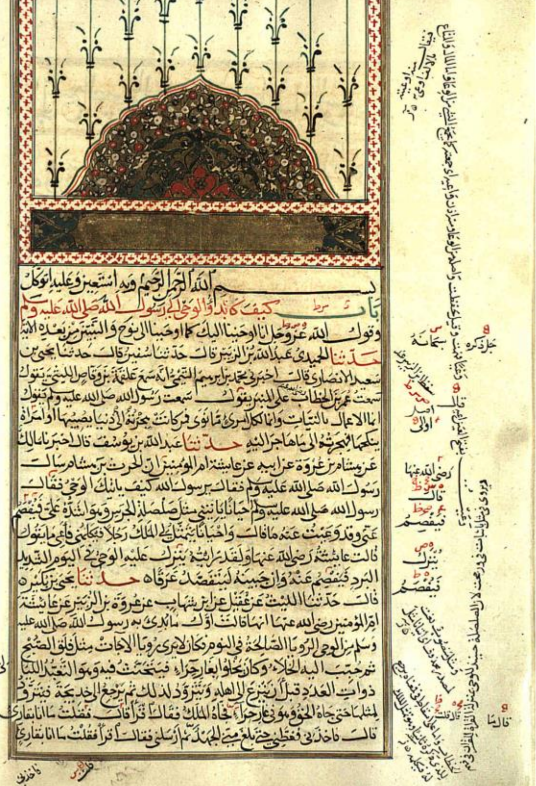


الجامع الصحيح تأليف الامام العلامة شيخ الاسلام والمسلمين
ووارث علوم سيد المرسلين الامام محمد بن اسمعيل البخاري الجعفي

فرع اليونينية

٧٧٩

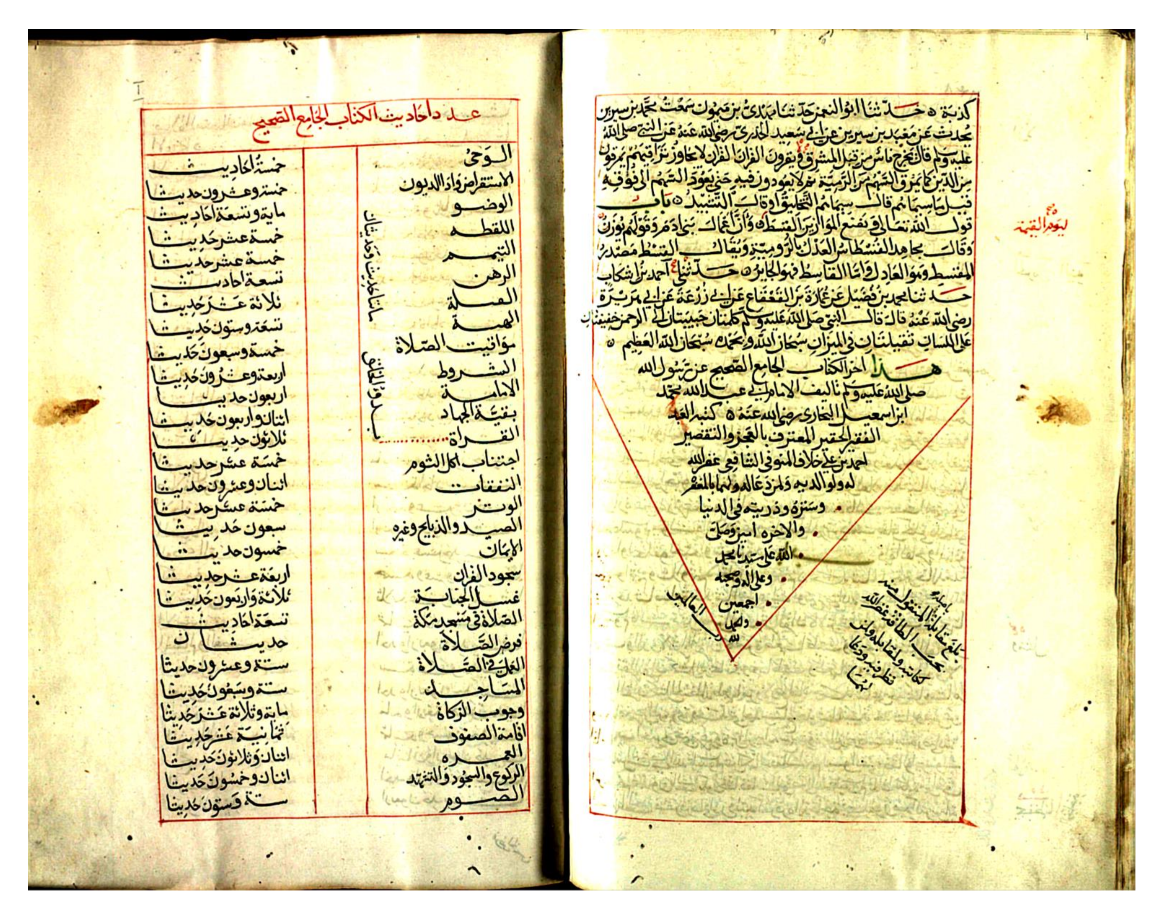
تغمده الله برحمته واسكنه وايانا فسيح جنته



بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل
باب كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله عز وجل انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده الاية
حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفين قال حدثنا يحيى بن
سعيد الانصاري قال اخبرني محمد بن ابرهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول
سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة
ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه حدثنا عبد الله بن يوسف قال اخبرنا مالك
عن هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة ام المومنين ان الحرث بن هشام سال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف ياتيك الوحي فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم احيانا ياتيني مثل صلصلة الجرس وهو اشده علي فيفصم
عني وقد وعيت عنه ما قال واحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فاعي ما يقول
قالت عايشة رضي الله عنها ولقد رايته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد
البرد فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا حدثنا يحيى بن بكير
قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عايشة
ام المومنين رضي الله عنها انها قالت اول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الوحي الرويا الصالحة في النوم فكان لا يرى رويا الا جاءت مثل فلق الصبح
ثم حبب اليه الخلاء وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي
ذوات العدد قبل ان ينزع الى اهله ويتزود لذلك ثم يرجع الى خديجة فيتزود
لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك فقال اقرا قال فقلت ما انا بقارئ
قال فاخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم ارسلني فقال اقرا فقلت ما انا بقارئ



فاخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم ارسلني فقال اقرا فقلت ما انا
بقارئ فاخذني فغطني الثالثة ثم ارسلني فقال اقرا باسم ربك الذي خلق خلق
الانسان من علق اقرا وربك الاكرم فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف
فواده فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقال زملوني زملوني
فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال لخديجة واخبرها الخبر لقد خشيت
على نفسي فقالت خديجة كلا والله ما يخزيك الله ابدا انك لتصل الرحم وتحمل الكل
وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوايب الحق فانطلقت به خديجة
حتى اتت به ورقة بن نوفل بن اسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان امرا تنصر في الجاهلية
وكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية ما شاء الله ان يكتب وكان
شيخا كبيرا قد عمي فقالت له خديجة يا ابن عم اسمع من ابن اخيك فقال له ورقة يا ابن
اخي ماذا ترى فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما راى فقال له ورقة هذا
الناموس الذي نزل الله على موسى يا ليتني فيها جذعا ليتني اكون حيا اذ يخرجك قومك
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم او مخرجي هم قال نعم لم يات رجل قط بمثل ما
جيت به الا عودي وان يدركني يومك انصرك نصرا موزرا ثم لم ينشب ورقة
ان توفي وفتر الوحي قال ابن شهاب واخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن ان جابر بن
عبد الله الانصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه بينا انا
امشي اذ سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري فاذا الملك الذي جاءني بحراء جالس
على كرسي بين السماء والارض فرعبت منه فرجعت فقلت زملوني زملوني فانزل
الله تعالى يا ايها المدثر قم فانذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فحمي الوحي
وتتابع تابعه عبد الله بن يوسف وابو صالح وتابعه هلال بن رداد عن الزهري وقال
يونس ومعمر بوادره حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا ابو عوانة قال
حدثنا موسى بن ابي عايشة قال حدثنا سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله لا تحرك
به لسانك لتعجل به قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة
وكان مما يحرك شفتيه فقال ابن عباس فانا احركهما لك كما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يحركهما وقال سعيد انا احركهما كما رايت ابن عباس يحركهما فحرك
شفتيه فانزل الله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به ان علينا جمعه وقرانه قال جمعه
لك في صدرك وتقراه فاذا قراناه فاتبع قرانه قال فاستمع له وانصت ثم ان
علينا بيانه ثم ان علينا ان تقراه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك
اذا اتاه جبريل استمع فاذا انطلق جبريل قراه النبي صلى الله عليه وسلم كما قراه حدثنا
عبدان قال اخبرنا عبد الله قال اخبرنا يونس عن الزهري ح قال وحدثنا بشر
ابن محمد قال اخبرنا عبد الله قال اخبرنا يونس ومعمر نحوه عن الزهري قال اخبرني



فمع كون الطبناوي اعتمد على اليونينية وأثبت فروقها، وحاكى في تصحيح نسخته الحافظ اليونيني في طريقته، فلم يكتف باليونينية وإنما اعتمد على غيرها معها، وصحح على الحافظ ابن حجر، حتى قال: إن نسخته هي التي صار الاعتماد عليها والتصحيح على ما نسب إليها.

فمن هذين النموذجين يتبين لنا أن أهل العلم السابقين لم يكتفوا بالنسخة اليونينية، ولم يقفوا عندما وقف عنده الحافظ اليونيني، بل اجتهدوا وحاولوا كما حاول اليونيني، بخلاف المعاصرين الذين داروا في فلك اليونينية ولم يخرجوا عنها قيد أنملة، بل جعلوا الخروج عنها جريمة، وقدح في الجامع الصحيح، فصارت طبعات الصحيح إلى ما هي عليه الآن.

والله المستعان، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.